

◆ تقرير تحليلي تحضيراً للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية

حسن كريم، والزملاء زهرة بزّي مديرة البرامج، والباحثة بيهتر موسكيني، ومنسقة البرامج ليا إبراهيم.

وتهدف الوثيقة إلى فتح نقاش جديد حول واقع التنمية العربية، لا لتقديم وصفٍ إضافيٍّ للآزمات، بل لتفكيك جذورها البنيوية، واستشراف بدائل إنسانية أكثر عدالة واستدامة.

تنطلق الوثيقة من قناعة أساسية بأن العدالة الاجتماعية ليست نتيجةً لاحقة للنمو الاقتصادي، بل شرط لبناء الاستقرار والتنمية الحقيقية. ومن هنا، تطرح مقاربة جديدة تُعيد للإنسان موقعه المركزي عبر ما تسميه بـ"نموذج مجتمع الرعاية" - نموذج لا يقوم على الإعالة أو الدولة الأبوية، بل على عقدٍ اجتماعي جديد يجعل الرعاية مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. فالمجتمع العادل لا يُقاس بكمية ما يُنتج أو يستهلك، بل بقدر ما يوفر من كرامةٍ ومساواةٍ وفرصٍ متكافئة لجميع مواطنيه.

إنّ التحولات الجارية في العالم تفرض على المنطقة العربية أن تعيد النظر في موقعها ودورها، وأن تبني نموذجها التنموي الخاص القائم على التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، لا على التبعية والتجزئة. فالقضايا الكبرى - من الأمن الغذائي والمائي إلى العدالة المناخية والتحول الرقمي - لا يمكن معالجتها داخل حدود الدولة الوطنية الضيقة، بل من خلال رؤية تضامنية عابرة للحدود، تُعيد إحياء فكرة التكامل العربي من منظور إنساني وتنموي جديد.

إنّ التنمية، في جوهرها، هي فعل ثقافي وقيمي بقدر ما هي مشروع اقتصادي. فالقيم التي تحكم السلوك الجمعي، كالعدالة والمواطنة والمسؤولية والتضامن، هي التي تحدد عمق التنمية واستدامتها. ولهذا، فإنّ بناء ثقافة الرعاية والمسؤولية المشتركة، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، يشكّلان شرطاً أساسياً لأي نهضة عربية حقيقية. ولا تدعي هذه الوثيقة امتلاك حلول جاهزة، بل تقدّم إطاراً للتفكير الجماعي والحوار البناء بين الفاعلين في المجتمع المدني وصنّاع القرار والباحثين، بهدف إعادة طرح الأسئلة الجوهرية:

ما الغاية من التنمية؟ ومن المستفيد منها؟ وكيف نعيد تعريف علاقتها بالعدالة والمواطنة وحقوق الإنسان؟
إنّ الأزمة التي تواجه التنمية في العالم العربي ليست أزمة موارد، بل أزمة إرادة ورؤية. فالثروة البشرية والمعرفية

تشهد المنطقة العربية، كما العالم بأسره، تحولات كبرى غير مسبوقة في التاريخ الحديث. فالتطور السريع في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتبدّل موازين القوى الدولية، وتصادد النزاعات والآزمات البيئية، كلها مؤشرات على مرحلة انتقالية يتراجع فيها النظام العالمي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، ويكشف عجزه عن تحقيق الغايات التي أنشئ من أجلها: حفظ السلام، ضمان العدالة، وصون حقوق الإنسان. لقد بات واضحاً أن هذا النظام الدولي، الذي ارتكز على منطق العولمة النيوليبرالية والنمو غير المتوازن، أنتج عالمًا أكثر هشاشة وتفاوتًا، حيث تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتراجع قدرة الدول على حماية مجتمعاتها من الآزمات المتلاحقة.

في خضمّ هذه التحولات، تقف المنطقة العربية أمام تحدٍّ مزدوج: داخلي، يتمثل في آزماتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابكة، وخارجي، نابع من موقعها في منظومة دولية مضطربة وغير عادلة. ورغم مرور عقود على رفع شعارات التنمية والعدالة والكرامة، ظلّ المسار التنموي العربي أسيرًا لنماذج اقتصادية تقليدية تعتمد على السوق والتمويل الخارجي، وتُقصي المواطن عن المشاركة الفاعلة في صياغة أولويات التنمية. ومع تبني السياسات النيوليبرالية منذ التسعينيات، تقلّص دور الدولة الاجتماعية، وازداد تركيز السلطة والثروة، وازدادت هشاشة المجتمعات وتفكك الروابط التضامنية.

لقد كشفت الآزمات المتعاقبة - من الأزمة المالية العالمية إلى جائحة كوفيد-19، ومن النزاعات الإقليمية إلى الانهيارات الاقتصادية - هشاشة النماذج التنموية السائدة، وأظهرت الحاجة إلى إعادة التفكير في مفهوم التنمية ذاته. لم تعد المسألة محصورة بمعدلات النمو أو الاستثمارات، بل أصبحت قضية إنسانية وقيمية بامتياز: قضية عدالة، ومساواة، وكرامة، ومشاركة. فالتنمية ليست عملية تقنية أو مالية، بل مشروع سياسي وأخلاقي يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع والمواطن.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الوثيقة كمساهمة فكرية نقدية من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، تسعى إلى بلورة رؤية شاملة للتنمية الاجتماعية في المنطقة العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية. إنها ثمرة جهد جماعي شارك فيه عدد من الخبراء والباحثين، من بينهم الأساتذة أديب نعمة وعزت عبد الهادي والدكتور

متوقّرة، غير أنّ غياب التخطيط العادل، وضعف المشاركة، واستمرار منطق السيطرة والتبعية، يحول دون تحويلها إلى طاقة نهضوية.

لقد آن الأوان للانتقال من مرحلة التبرير إلى مرحلة المبادرة، ومن منطق التكيّف مع الأزمات إلى منطق تحويلها إلى فرص. وإذا استطاعت المجتمعات العربية أن تبني إرادة جماعية على قاعدة العدالة والمشاركة، وأن تعيد تعريف التنمية كحقّ وكرامةٍ ومسؤولية، فإنّ الطريق نحو نموذجٍ تنمويٍّ عربيٍّ مستقلٍّ سيبدأ فعلاً بالتكوّن. بهذا المعنى، تشكّل هذه الوثيقة دعوةً مفتوحة إلى إعادة تأسيس الفكر التنموي العربي على قيم جديدة: الإنسان أولاً، العدالة أساساً، الرعاية التزاماً، والتكامل طريقاً. وهي تؤكد أن التنمية ليست هدفاً في ذاتها، بل وسيلة لبناء مجتمعاتٍ حرةٍ متماسكةٍ قادرةٍ على تحقيق أمنها وكرامتها.

فإذا نجحنا في تحويل التنمية من مشروع اقتصادي إلى مشروع إنساني، تصبح العدالة الاجتماعية ليست مجرد شعارٍ في الخطاب، بل واقعاً في الحياة اليومية للمواطن العربي. وحينها فقط، يمكن أن تبدأ رحلة الخروج من الأزمة نحو مستقبلٍ عربيٍّ أكثر عدلاً، وتضامناً، واستدامةً.

وفي هذا السياق لا بد للمجتمع المدني من أن يعيد النظر بالأدوار وأدوات العمل مع تركيز حملات المناصرة والتعبئة على ربط التنمية الاجتماعية بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتعزيز المشاركة في صنع القرار، وضمان اتساق السياسات الوطنية مع مبادئ إعلان الدوحة وأهداف التنمية المستدامة. كما يجب أن يدعو إلى الاستثمار في الحماية الاجتماعية والعمل اللائق والتعليم والصحة، واستخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لتعبئة الرأي العام ونشر الوعي بقضايا التنمية.

زياد عبد الصمد

2	تقديم الشبكة
4	المحتويات
5	مقدمة
7	القسم الأول
7	البيئة المساعدة لتحقيق التنمية الاجتماعية
7	المحور الأول السياق العالمي: تحولات النظام العالمي بعد 1995
9	المحور الثاني، السياق الإقليمي: تحولات وتحديات التنمية في المنطقة العربية
10	المحور الثالث: أبرز تحديات التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية
14	القسم الثاني
14	برنامج عمل كوبنهاغن بعد ثلاثة عقود
14	المحور الأول: الفقر واللامساواة
16	المحور الثاني: توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة
19	المحور الثالث: التكامل الاجتماعي
21	القسم الثالث
21	المجتمع المدني في العالم العربي-التنمية المقيدة
21	المحور الأول: أهداف منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية
22	المحور الثاني: التحديات الاستراتيجية أمام منظمات المجتمع المدني
23	المحور الثالث: الاستراتيجيات والمقاربات والأدوار
25	القسم الرابع
25	بدائل السياسات وتوصيات
25	المحور الأول: نقاط إضافية خارج "الصندوق" النيوليبرالي
25	أ) عن تعريف العمل
26	ب) النقد النسوي للاقتصاد
26	ج) نحو التحول المجتمعي
29	المحور الثاني: مقترحات لسياسات لمواجهة التحديات الإقليمية
29	المحور الثالث: توصيات تتعلق بالمجتمع المدني

التنمية الاجتماعية راهنا ومستقبلا: مساهمة من المنطقة العربية

مقدمة

تمهيد

يشبه هذا النص المأخوذ من مشروع إعلان وبرنامج قمة كوبنهاغن المنشور عام 1994، "النبوءة" التي تصف العالم المأزوم الذي نعيش فيه اليوم بعد 30 سنة على وضعه. وإذ تنعقد القمة الثانية للتنمية الاجتماعية بعد ثلاثين عاما على الأولى، لا بد من التمعن في الأسباب التي أدت إلى إهمال متابعة قرارات القمة الأولى وبرنامج عملها مقارنة بالقمم الأخرى التي تناولت قضايا تنمية أكثر تخصصا. كما لا بد من التمعن -وهذا أكثر أهمية- في الأسباب التي حالت دون التقدم الفعلي في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، لا بل أسباب التراجع والفشل اللذين جعلوا الواقع الراهن أكثر خطورة وكارثية من الوصف الذي تضمنته مشروع الوثيقة عام 1994. فما حصل فعلاً هو أن الأهداف التنموية التي نصت عليها قمة التنمية الاجتماعية لم تتحقق؛ في حين أن المخاوف التي حذرت منها قد تحققت بصورة مضاعفة.

هذه الورقة

تتناول هذه الورقة قضايا التنمية الاجتماعية من منظور الوضع الحالي والتغيرات الكبرى التي طرأت على الوضع العالمي والإقليمي والأوضاع الوطنية في كل بلد. وتتبع صيغة موازية للتصميم الأصلي لإعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل القمة ومحاورة الأربعة: البيئة المساعدة والفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي، وتقدم الورقة عناصر جديدة لإدماجها في التحليل ومقاربات مختلفة في بعض القضايا المستجدة أو التي تشكّل اليوم أولوية تتقدم على ما كان عليه الأمر منذ ثلاثين عامًا.

"إن النسيج الأخلاقي للمجتمعات المعاصرة آخذ بالانحلال. وكثيراً ما يتم التعويض عن الفراغ الأخلاقي والروحي بالسعي وراء المصلحة الفردية أو الوطنية التي تتجاهل احتياجات الآخرين والصالح العام. ويجري التخلي عن أشخاص ومجموعات وجماعات، بل عن أمم بكاملها وتركها على قارعة طريق مغامراتنا المشتركة باسم الترشيح الاقتصادي في الأجل القصير، والسعي وراء تقدم مقصور كلية على الناحية المادية.

إن فقدان الشعور بالهوية الثقافية، وضعف الشعور المجتمعي...، يبعد الناس عن المؤسسات والسلطات السياسية والاقتصادية والعلمية، التي تؤثر على مصيرهم. ونحن نخشى أن تؤدي هذه الأزمة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية... إلى تهديد المؤسسات الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية للأشخاص، وتفتيت المجتمعات، وإضعاف التضامن، وخلق شعور بعدم الأمان والخوف من الآخرين ومن المستقبل، وإثارة ميول استبدادية ودعوات إلى حلول انكماشية ورفضية تبدو جذابة لبساطتها بينما هي في الواقع تمزق مجتمعاتنا...

يجب أن لا تخضع الحياة السياسية أو الاجتماعية للاعتبارات الاقتصادية".

A/CONF.166/PC/L.13 (صفحة 4، 5)

الشكل البياني 1: مخطط برنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية 2025



يكرس النظرة التجزئية والقطاعية في كل أقسامه، وهو يعاكس تمامًا مقارنة قمة التنمية الاجتماعية الأولى. ولا يتعلق الأمر بحجم الإعلان السياسي مقارنة بمخرجات القمة الأولى، بل بطبيعة مشروع الإعلان ومنهجيته ومقارنته. ولئن هو إعلان "سياسي"، فالأولى به أن يتجنب الجزئيات ويذهب مباشرة إلى الأساسيات. من جهة أخرى، يأتي حضور منظور ومقارنة حقوق الإنسان ضعيفًا جدًا في الإعلان⁴.

تمثل المقاربة التكاملية والتصدي للأسباب العميقة المعيقة للتنمية الاجتماعية نقطة القوة الأكثر أهمية، فهي تنظر إلى التنمية الاجتماعية من منظور حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية بصفتها قضية كلية غير قابلة للتجزئة. أما تحليل المكونات والمحاور والسياسات والإجراءات المقترحة فيها فهي تدرج في هذا الكل الواحد ولا تنفصل عنه. إلا أن ما حصل بعد القمة مختلف، فقد ساد الممارسة وأدبياتها منهجية عمل تذهب في الاتجاه المعاكس، وجرى دفع المقاربة التكاملية والتصدي لأسباب المشكلات إلى مصاف أقل أهمية، لصالح منهجية تفكير وعمل تقوم على إعطاء الأولوية لمقاربة قطاعية وتجزئية وتقنية وكمية على حساب المقاربة التكاملية والكلية والتحليلية والنوعية.

بدورها، تناسست الممارسة التي تمت تحت عنوان أجندة 2030، مهمة تحويل العالم، وأغرقت الممارسة والتطبيق في ملاحقة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل إفرادي، واللاهث وراء قياس ما يقارب 240 مؤشرًا إحصائيًا. وقد باتت واضحة في كل حال أن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق في موعدها أبدًا، كما اعترف بذلك الأمين العام والمنظمة الأممية أثناء التحضير لقمة التنمية المستدامة عام 2023²

وقمة المستقبل عام 2024³ اللتين كانتا بمثابة نعي رسمي لهذه الاجندة رغم كل الضجيج الاحتفالي الذي أحيط بها. يتجلى هذا الضعف المنهجي نفسه في مشروع الإعلان السياسي المقترح صدوره عن قمة الدوحة. فهذا الإعلان



القسم الأول:

البيئة المساعدة لتحقيق التنمية الاجتماعية

لم تحترم الأدبيات التنموية للتيار الرئيسي ولا مشروع الإعلان السياسي لقمة التنمية الاجتماعية الثانية في الدوحة هذه المقاربة التي تتطلب القيام بتحليل معمق لخصائص النظام العالمي، ونقاط توافقه أو تباعده أو تناقضه مع متطلبات التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، ثم اقتراح الخيارات التي تتيح تجاوزها من أجل تحويل هذه البيئة من بيئة معيقة إلى مساعدة على التنمية الاجتماعية.

لا ينكر الخطاب التنموي في التيار الرئيسي وجود أزمات عميقة في النظام العالمي، إلا أنهم يغفلون واقع أن هذه الأزمات عضوية ومتفرعة عن أزمة نموذج العولمة النيوليبرالية الذي كان سائداً، والذي هو في طور التفكك شبه الكامل في الزمن الراهن. هذه الأزمات هي فعل إنساني تسببت به السياسات المعتمدة، وليست قدراً محتوماً ولا عفويًا.

1. تفكك نموذج العولمة النيوليبرالية

كان العالم عام 1995 في قلب حقبة توافق واشنطن، حقبة التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والسياسات التقشفية، وتقليص دور الدولة لصالح إطلاق حرية الأسواق. وكانت في حينه المبادئ الموجهة للاقتصاد العالمي هي: تحرير الاقتصاد والتجارة؛ خصخصة القطاع العام؛ تفكيك القيود القانونية والمؤسسية التي تعيق حرية السوق (Liberalization; Privatization; Deregulation).

واعتباراً من عام 2008، تسارعت إجراءات تفكيك هذا النموذج على كل المستويات. فالهدف الاستراتيجي المعلن يريد زيادة معدلات النمو العالمية، إلا أنها كانت فعلياً أقل من مثيلاتها في الستينات والسبعينات. وتكاثرت الأزمات في مراكز النظام أو في الاقتصادات الناشئة: الأزمة الآسيوية عام 1997، أزمة 2007 (ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة)، ثم أزمة 2008 المالية والاقتصادية ومركزها بورصة نيويورك وطالت

يشكل توفير البيئة المساعدة على تحقيق التنمية الاجتماعية المفتاح الرئيسي لفهم برنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية لعام 1995، والموجه الأكثر أهمية للسياسات الكلية المؤدية إلى تحقيق مضامينه في الممارسة العملية. وقد حدد برنامج العمل أن تكون هذه البيئة المساعدة عالمية وإقليمية ووطنية؛ كما يجب أن تكون بيئة اقتصادية وبيئة سياسية-قانونية في آن.

والمقصود بالبيئة المساعدة هو الإطار العام المحيط بالعملية التنموية، أي النظام العالمي بمكوناته المتعددة، لاسيما مكونيه الاقتصادي والسياسي، الذي تتطرق إليهما الورقة تباعاً في مستويين: السياق العالمي والسياق الإقليمي.

المحور الأول السياق العالمي: تحولات النظام العالمي بعد 1995

تبدأ وثيقة كوبنهاغن بتناول البيئة الاقتصادية، مشيرة بإصبع الاتهام إلى النظام الاقتصادي العالمي باعتباره مصدرًا أولاً لإعاقة التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وتدعو إلى أولوية الإصلاح الهيكلي في الاقتصاد العالمي طريقاً إلى تحقيقها. ومعلوم أن معظم الأدبيات التنموية المؤسسية تحاول الالتفاف على ضرورة إصلاح الاقتصاد والاستعاضة عنه بمداخل أخرى، مع الإبقاء على الهياكل والخيارات الاقتصادية الكلية دون تغيير أو إصلاح لأطول وقت ممكن⁵. تؤكد الوثيقة أيضاً على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية بما هي كل لا يقبل التجزئة، حيث إن الاقتصاد على تقنيات قطاعية ومجزأة هنا وهناك، لا يمكن أن يشكل مساراً تحويلياً وتغييراً نوعياً؛ أي تبطل عن كونها تنمية بمعناها الحقيقي بما هي تحول نوعي في حياة الأفراد والشعوب والبلدان والعالم نحو عالم أكثر عدالة واستدامة.

2. نموذج اقتصادي جديد قيد التكوين

عام 2025، تبدو صورة النموذج المستجد للنظام العالمي التي هي قيد التشكل مخالفة لصورته عام 1995:

1. عودة قوية للنزعة الحمائية في مركز النظام العالمي؛
2. إعادة إحياء التوجهات للتصنيع في دول المركز،
3. عودة الحروب التجارية؛
4. توجهات معاكسة لتقليص دور الدولة الاقتصادي لاسيما بعد أزمة 2008،
5. التركيز مجددًا على دور الحكومات الوطنية في مواجهة الإرهاب (بعد اعتداءات 2001 في الولايات المتحدة)، وتحول الأمن إلى عنصر أساسي في توجيه السياسات الاقتصادية، وإلى قطاع اقتصادي واسع؛
6. الانتقال إلى عسكرة العولمة بشكل معمم ومباشر، بدءًا من الإنفاق العسكري المتضخم الذي بلغ رقمًا قياسيًا هو 2.7 تريليون دولار عام 2024، مسجلًا تصاعداً للسنة العاشرة على التوالي⁹، إلى التخلي عن قواعد الدبلوماسية العالمية لصالح شن الحروب خارج أي مسوغات وضوابط سابقة نصت عليها الاتفاقيات الدولية والأمم المتحدة، وتكاثر الحروب وانتقالها من دول العالم النامي إلى قلب أوروبا نفسها (الحرب الروسية على أوكرانيا)، والمجاهرة بالذهاب إلى الحرب أو تغطيتها أو تجاهلها (السودان مثلاً) وصولاً إلى التبرير اللفظ للإبادة الجماعية وجرائم الحرب (كما في فلسطين على نحو خاص)؛
7. دفع عملية تفكيك التشريعات والضوابط deregulation إلى حدها الأقصى من خلال التدرج من إضعاف الأمم المتحدة إلى تفكيك وانتهاك الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي بما في ذلك المؤسسات الضامنة لإنفاذ القانون الدولي مثل محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، يضاف إليها الانسحاب من منظمات واتفاقيات دولية (اتفاق باريس الخاص بالمناخ، اليونسكو، منظمة الصحة العالمية...).

إن "حلم" بداية التسعينات تحت مسمى "عائد السلام" Peace Dividend الذي توقع حقبة من السلام والازدهار بسبب الوفرة الناجم عن توقف سباق التسلح وانهيار نظام الثنائية القطبية لم يتحقق. كما إن الوهم بنشوء عالم متعدد الأقطاب لم يتحقق بدوره، واقتصر الأمر على تعديل في الأدوار الاقتصادية لبعض الدول والائتلافات الدولية

بورصات ومصارف دول أوروبية أخرى، ثم الانهيارات المالية التي تتابعت في دول أوروبية أخرى مثل اليونان وإيرلندا وأسبانيا وقبرص... الخ؛ وصولاً إلى أزمات مصارف عدة عام 2023 أولها إفلاس مصرف سيليكون فالي الأميركي، وأزمات حادة طالت فيرست ريبابليك بنك first republic bank (الأميركي أيضاً)، ثم أزمة كريدي سويس Credit Suisse، ومصارف أخرى. ولا ننسى أزمة الركود التي أطلقت شرارتها جائحة كورونا والتي تتحمل مسؤوليتها هياكل النظام الاقتصادي العالمي وآلياته وتقسيم العمل الذي فرضته العولمة النيوليبرالية نفسها. لقد جرى تفكيك معظم عناصر هذا النموذج على يد الأطراف القوية في مراكز النظام العالمي، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية في إدارتها الترابية (نسبة إلى الرئيس دونالد ترامب) الحالية.

وبحسب تقرير الإسكوا¹⁰، من المتوقع ألا يتجاوز نمو الاقتصاد العالمي نسبة 2.7% عام 2024. وبشكل عام، ازدادت اللامساواة الاجتماعية وتفاوت النمو الاقتصادي داخل البلدان وفي ما بينها. وبينما استفادت الشركات الكبرى، لم تستفد المجتمعات والدول النامية. وأدى خفض أسعار الإنتاج إلى زيادة هوامش الربح للشركات الكبرى فقط. وتعمقت اختلالات اجتماعية واقتصادية خطيرة، ووسّعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعمّقت أزمة البطالة، وأضعفت دور الدولة في الحماية الاجتماعية لمواطنيها.

وعلى الصعيد السياسي كثرت الحروب والنزاعات العنيفة في ظل ارتفاع منسوب الهيمنة الأمريكية الأحادية وإضعاف الأمم المتحدة والهيئات الدولية المسؤولة عن إدارة النزاعات والوصول إلى حلول سلمية: الحرب في أوكرانيا، والحروب في منطقة الشرق العربي كالعراق منذ الاحتلال الأميركي عام 2003، وسوريا منذ عام 2011، وفلسطين ولبنان بشكل شبه مستمر، والسودان منذ 2019، وإيران عام 2025... الخ. وبحلول منتصف عام 2025، بلغت أزمة النزوح القسري العالمية مستوى قياسي، حيث نزح 123.2 مليون شخص حول العالم بسبب النزاع أو العنف أو الاضطهاد وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويشمل هذا الرقم 36.8 مليون لاجئ عبروا الحدود الدولية، و73.5 مليون نازح داخلياً لا يزالون داخل بلدانهم¹¹. وباستثناء أوكرانيا، فإن باقي الدول التي فيها معظم اللاجئين أو النازحين هي دول نامية وعلى رأسها دول عربية¹².

دون التأثير على منظومة الحوكمة العالمية المؤسسية المتمثلة في منظمة الأمم المتحدة، ولا على مركز قيادة النظام العالمي الذي تحول من ثنائية قطبية إلى نظام أحادي القطب تمثله الولايات المتحدة الأميركية حاليًا. وهذا القطب الواحد يمارس أقصى أشكال التفرد والهيمنة. المواجهة الفعلية اليوم هي مع البديل المحتمل الذي يلوح في الأفق: عالم متوحش أحادي القطب، بقيادة دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأميركية، التي تتميز بنزعة قومية وحمائية لا تتورع عن استخدام القوة العسكرية لفرض سياستها على الحلفاء كما الخصوم، يدعمها في ذلك تيارات اليمين الشعبوي والاستبداد في أوروبا وفي العالم النامي، وتدعمها أيضا الشركات العالمية العملاقة لاسيما عمالقة اقتصاد المنصات، والصناعات العسكرية، والطاقة، والشركات العاملة في مجال الاستخراج المنجمي للموارد النادرة القديم منها والجديد.

هذا النموذج هو ما يشكل اليوم البيئة العالمية التي تناقش التنمية الاجتماعية في إطارها. وهي بيئة معادية بشدة وبشكل عنيف ومتطرف للتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، ولفكرة الحق في التنمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. هذا النموذج يشكل خطرًا حقيقيًا وواقعيًا على ما نشاهده كل يوم تطورات-لا سيما في المنطقة العربية. إلا إن ذلك لا يعني نجاحه بالضرورة.

المحور الثاني، السياق الإقليمي: تحولات وتحديات التنمية في المنطقة العربية

تميزت المنطقة العربية خلال العقد والنصف المنقضيين بثلاث لحظات تاريخية كبرى:

1. اللحظة الأولى هي الحراك الشعبي (المسمى الربيع العربي) الذي شمل في موجته الأولى 2010/2011 سبعة بلدان هي: تونس، مصر، ليبيا، المغرب، سوريا، اليمن، البحرين؛ وفي موجته الثانية 2018/2019 أربعة بلدان أخرى هي: السودان، الجزائر، لبنان، العراق.
2. اللحظة الثانية هي الثورات المضادة والانقلابات على هذه الثورات أو الانتفاضات.
3. اللحظة الثالثة المستندة إلى ما سبق، والمستندة أيضًا إلى مجمل التطورات العالمية الجيوسياسية، تتجلى في نشهده اليوم من حرب إسرائيلية غير مسبوقة على فلسطين وغزة تصل إلى الإبادة الجماعية، وحروب إسرائيل الأخرى على دول المنطقة، والحروب الداخلية في بلدان المنطقة التي لا تقل تدميرًا وتهديمًا للنسيج المجتمعي، وهو ما يشكل أحد المسارات الأكثر تطرفًا لفرض نظام الأحادية القطبية المتوحشة.

شهدت المنطقة العربية أحداثًا كثيرة منذ عام 2000، حيث كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية مؤشرًا لانهيار مسار الحلول السلمية (اتفاق أوسلو)، تلاها هجوم القاعدة على مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكية (2001) وارتداداته المدمرة على المنطقة العربية تحت عنوان "الحرب على الإرهاب"، بداية من احتلال العراق عام 2003 الذي أدى إلى انهيار الدولة مؤسساتها وأطلق العنان للفتنة المجتمعي على أساس سياسي مذهبي وطائفي وقومي وإثني، وتسارع نمو الحركات الإسلامية المتطرفة وصولًا إلى ولادة تنظيم "داعش" وسيطرته على مساحات واسعة في العراق وسوريا. كما تحول الصراع الإقليمي مع فاعلين آخرين (إيران، تركيا، إسرائيل... الخ) إلى العنصر الحاسم في تحديد السياسات الخارجية والداخلية والتحالفات في مختلف بلدان المنطقة، وطفى على الديناميات السياسية الداخلية وتحكم بها.

برزت التوترات والصراعات في العديد من البلدان مثل السودان في دارفور عام 2003، وصراعات على السلطة في الجزائر إلى ما بعد العشرية السوداء (2002-1992)، وحروب صعدة في اليمن بين الجيش اليمني والحوثيين ما بين 2004-2008، بالإضافة لاستمرار الاحتلال والصراع في فلسطين وانقسام الفلسطينيين بين حماس ومنظمة التحرير وغزة والضفة الغربية عام 2007 والحصار الإسرائيلي لغزة، والصراع الانقسام الذي نشأ في لبنان مع اغتيال رفيق الحريري وانسحاب القوات السورية منه عام 2005... الخ، والحرب في سوريا التي تحولت إلى ما يشبه الحرب العالمية المصغرة بفعل تعدد القوى العالمية والإقليمية المشاركة فيها، والقائمة تطول.

منذ نهاية الحرب الباردة، هيمن نموذج اقتصادي وحيد على العالم. اتبعت بلدان المنطقة العربية هذا النموذج مع التمسك بالدولة التسلطية في معظمها. وبينما استفادت الدول النفطية الغنية من ارتفاع أسعار النفط بالرغم من تقلبات الأسعار، كانت الدول المتوسطة الدخل تعاني من عدم استقرار النمو وارتفاع المديونية والعجز عن خلق الوظائف للشباب في هرم سكاني شاب ومتطلب، وتدهور التعليم والصحة والخدمات. أما الدول الأكثر فقرًا أو التي تعاني من حروب واحتلال، فقد كانت تزداد فقرًا وانهايًا. كما كانت معدلات الفساد عالية في الغالبية الساحقة من البلدان، وقلة منها نجت من أزمات مالية واقتصادية حادة.

في هذا السياق، قامت ثورات الربيع العربي في أواخر عام 2010 وكانت تحمل الكثير من الأحلام التي عبر عنها جمهور واسع من فئات الشباب وبمشاركة غير مسبوقة للنساء. عبرت هذه الفئات عن توفها للحرية ورغبتها في العيش بكرامة ومحاربة الفساد وتحسين فرص العمل والتقدم

بما فيه حروب المياه (النيل مثلا) أو حروب الطاقة (حقول النفط والغاز غير المستثمرة بعد). لقد أضعفت العديد من الدول بالحروب أو بالديون والأزمات المالية؛ وهنا الدور السياسي المستقبلي للدول النفطية، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تلحظ الحلول التي تُرسم للمنطقة مثل هذا الدور، مع أولوية الدور التمويلي لهذه الدول في خطط إعادة الإعمار والاستثمار فيه وفي استعادة النمو الاقتصادي في فترة ما بعد النزاع. وهذا يجعل منه محورًا فاعلا في المنطقة العربية، مع تصاعد الدور الإسرائيلي ومنافسه التركي إقليميًا، وارتفاع منسوب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثالث: أبرز تحديات التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية

كأن المنطقة العربية تعيش في زمن دائري لا يتحرك إلى الأمام، فبعد مرور 30 عامًا على إعلان كوبنهاغن الذي دعا إلى القضاء على الفقر، وإلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي، ما زالت التحديات هي نفسها؛ لا بل إن المنطقة العربية تعيش أسوأ حالاتها من حيث تفاوت الدخل وسوء توزيع الثروة واللامساواة، بالإضافة إلى استمرار التسلط وغياب الديمقراطية وانتشار العمل غير النظامي، واستفحال الحروب والعنف. ويجري ذلك في ظل تنامي الاحتباس الحراري والتدهور البيئي، لاسيما نقص المياه والغذاء. ويعاني قسم كبير من السكان من سوء وتراجع الخدمات وتنامي الفجوة التكنولوجية والرقمية واتساع المديونية وارتفاعها مما يهدد بانهيارات مالية في ظل أزمات إنسانية غير مسبوقة، وارتفاع مستويات التهجير والنزوح والتدمير للبنية التحتية الهشة وللهياكل الأساسية للاقتصادات وغياب الأطر العملية للتنسيق والدعم والتكامل الاقتصادي إقليميًا. ولا بد من التذكير باستمرار قضية اللامساواة بين الجنسين وانتهاك حقوق المرأة بأشكال قديمة ومتجددة. ورغم وجود تفاوت في النمو وفي الثروة بين بلدان المنطقة، ووجود مؤشرات لتقدم نسبي في بعض البلدان على مستوى التعليم (تقدم كمي أكثر مما هو نوعي) والخدمات الصحية، فإن تأثيرهما محدود ولا يغير في الصورة الكلية لمحصلة التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية ككل. وهذا يعود بنا إلى التركيز على التحديات البنوية لا الطارئة فقط، لفهم هذا الجمود والتعطل على صعيد التنمية بشكل عام، والتنمية الاجتماعية على وجه التحديد.

والتطور والعدالة الاجتماعية الغائبة. واكتشف الجميع أن تكاثف الأنظمة القائمة وبنية أنظمة التسلط اقوى مما كانت يتوقعون. وبالإجمال أعيد إنتاج أنظمة التسلط بالقمع وبالانقسامات الداخلية والحروب الأهلية أو التدخلات الخارجية أو استعادة المبادرة من قبل النظام القديم: وقد حصل ذلك سواء في تونس (مهد الربيع العربي) أو مصر أو ليبيا أو سوريا أو البحرين أو السودان أو اليمن... الخ. جرى إجهاض محاولات الإصلاح في كل هذه البلدان، وفضل الحكام وقوى الثورة المضادة تدمير المجتمع وإشعال الحروب الأهلية على التسليم بالدخول في مسار تحول ديمقراطي حقيقي استجابة للمطلب الواحد لثورات الربيع العربي المتمثل في قيام "دولة مدنية ديمقراطية حديثة"، تحقق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

إلا أن الأكثر خطورة تأثيرا كان انتشار العنف والقتل والتدمير والتهجير والنزوح من أماكن القتال، المترافق مع تنامي صراع المحاور المحلية والإقليمية والدولية، وفقدان الدول والأنظمة للهامش الضيق من الاستقلالية الذي يتيح لها التحكم في إدارة البلاد والمجتمع. فقد بات العامل الجيو- سياسي مهيمًا بعد دخول لاعبين كبار على الخط في السياسات الكلية وفي التفاصيل الميدانية العسكرية والسياسية (الولايات المتحدة، إسرائيل، تركيا، إيران، على وجه الخصوص، مع دور متفاوت لبعض دول الخليج العربي في هذا البلد أو ذاك دعما لفريق أو آخر)، وترافق ذلك مع تنامي دور الفاعلين غير الدوليين والمليشيات على اختلافها، وفقدت الأطراف المحلية، بما فيه الحكومات الضعيفة، قدرتها على تحديد مسار تطور بلدانها.

هذا العنف التدميري للبشر وأماكن عيشهم وصل إلى ذروته في الهجوم الإسرائيلي المدمر على غزة ردًا على هجوم حماس في السابع من أكتوبر 2023، وتطور القتال ليشمل لبنان وسوريا واليمن وإيران، وسط دعم أو تواطؤ عالمي وإقليمي وصولًا إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة ومشاركتها في قصف إيران، وهي التي كانت تدعم إسرائيل بالسلاح والذخيرة والمعلومات منذ اليوم الأول من المعارك في غزة¹⁰. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، انهار نظام الأسد خلال هجوم واسع شنته قوات هيئة تحرير الشام، بدعم أساسي من الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، ونشأ نظام انتقالي ما زال يبحث عن طريقه. ويعتبر انهيار نظام الأسد حدثًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى التوازنات الإقليمية، والعالمية استطرادًا.

يمكن تلخيص النتيجة الإجمالية لهذه التطورات بدخول المشرق العربي خصوصًا، وكل المنطقة العربية التي بان عجزها عن التأثير، في واحدة من أكثر الأزمات عمقًا وشمولًا، بما في ذلك الأزمات الإنسانية الناجمة عن الحروب، مع بقاء المخاطر بتجدد الحروب في المستقبل القريب والمتوسط

1. التحديات الاقتصادية:

أ- نموذج اقتصادي واحد وتفاوتات كبيرة

انتهى نقاش السبعينات بين التيارات السياسية وخيارات الحكومات بصدد أفضل النماذج التنموية لتقدم بلدان المنطقة منذ سنوات طويلة، لاسيما بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، لا بل قبل ذلك بعقد من الزمن. لقد هيمن النموذج النيوليبرالي، وهو لم يقلص التفاوتات بين مجموعات الدول بل زادها على غرار ما حصل عالميا. ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية: بحسب بيانات صندوق النقد الدولي في عام 2019 أنتجت الدول الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التي تضم 14% فقط من سكان العالم العربي، حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة¹¹. في المقابل، أنتجت البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، التي تضم ثلث سكان المنطقة، 15% فقط؛ وأنتجت البلدان ذات الدخل المتوسط 25%. يعكس هذا التوزيع التفاوت في النمو والدخل والثروة بين دول المنطقة، كما يعكس أيضا الاعتماد الكبير على عائد النفط والغاز الذي يشكل الحجم الأكبر من الاقتصاد الإقليمي. مثل هذا الاقتصاد، الريعي في نهاية المطاف، هو دائما عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، كما أنه لا يشجع على التنمية الاقتصادية المتكاملة أفقيا على الصعيد الوطني، ولا التكامل الإقليمي الراسخ. وتقتصر مساهمة الصناعات التحويلية على نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

ب- ارتفاع المديونية والأزمات المالية

تبين البيانات المتاحة ارتفاعا في الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكثير من الدول العربية عام 2024، في نسب تتراوح بين أقصاها في السودان (272% من الناتج المحلي)، ولبنان (164%) والبحرين (141%)، إلى أدناها في السعودية (30%) وموريتانيا (40% من الناتج المحلي). ولقد وصل الدين العام الإجمالي للدول العربية إلى حوالي 1.5 تريليون دولار عام 2023 حسب تقرير الإسكوا¹²، وهو ما يشكل 44% من مجموع الناتج المحلي لهذه البلدان. ومن نافل القول أن ارتفاع خدمة الدين العام تشكّل ضغطا على موازنات هذه الدول وتخفّض الإنفاق على الخدمات والتنمية الاجتماعية.

ج- ضعف التكامل الاقتصادي الإقليمي

على الرغم من تصاعد الخطاب الداعي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، فهو غالباً ما يترافق مع ازدياد الارتباط بالاقتصاد العالمي، مقابل تراجع العلاقات الاقتصادية البينية داخل المنطقة. فنسبة التجارة بين الدول العربية من

إجمالي الحركة التجارية منخفضة ولم تتجاوز 12.9% من إجمالي التجارة عام 2019، في حين بلغت التجارة مع الاتحاد الأوروبي 14.9% للعام نفسه. أما التجارة بين البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي فكانت فقط 2.4% من إجمالي التجارة، وهو أحد أدنى مستويات التكامل التجاري في العالم. ولا يزال الاستثمار المباشر بين دول المنطقة منخفضاً أيضاً على الرغم من مجموعة متنوعة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية والإقليمية ومعاهدات الاستثمار الثنائية، وتقتصر الاستثمارات العربية غالباً على المشاريع العقارية الضخمة¹³. أما حالة عدم الاستقرار والحروب المندلعة والتهريب على أنواعه وسيطرة الأولوية الأمنية والعقل الأمني، فقد زاد من وضع العوائق وحتى الإغلاق التام أحيانا.

2. التحديات الاجتماعية

أ- ارتفاع معدلات البطالة

تشير معظم التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة في المنطقة ليبلغ 9.8% عام 2024. وهي نسبة عالية قياساً إلى المعدلات العالمية على الرغم من محدودية دلالة تعريف البطالة حسب التعريف الدولي. هذه النسبة هي محصلة تأثير عوامل مختلفة مثل عدم الاستقرار السياسي، والحروب، وكذلك الأزمات المالية والاقتصادية، وتشوهات الاقتصادات الوطنية وغلبة الطابع الريعي، والضغط الديموغرافي... الخ. والأهم، فإن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأولى عالميا في معدلات بطالة الشباب حيث بلغت حوالي 24% عام 2023 حسب تقرير منظمة العمل الدولية¹⁴. كما أن معدلات بطالة النساء أعلى منها بالنسبة إلى الرجال، وتبقى مشاركة المرأة كنسبة من القوى العاملة الأقل عالمياً (19% مقابل 47% عام 2022)¹⁵. كما بلغت نسبة العمل غير النظامي حوالي 85% في دول أفريقيا الشمالية، وهي تقارب أو تزيد عن 60% في الدول العربية الأخرى¹⁶.

ب- التعليم

يشير تقرير التنمية البشرية (العالمي) إلى أن عام 2024 سجل الانخفاض الأكبر منذ عام 1990 في التقدم المتعلق بمستوى التنمية البشرية في جميع مناطق العالم، وبالأخص المنطقة العربية. كما أظهر التقرير، تفقد المنطقة العربية الكثير من كفاءاتها الرقمية؛ بسبب هجرة المواهب إلى مراكز التكنولوجيا العالمية وهو ما يساهم في اختلال التوازن لصالح هذه الدول¹⁷. وبفعل تأثير جائحة كوفيد-19، وكذا تأثير الحروب والنزوح والتهجير، فقد ملايين الأطفال فترات وسنوات تعليمية في بعض دول المنطقة العربية. كما تم تدمير البنية التحتية التعليمية في بعض الدول كفلسطين وسوريا ولبنان واليمن

وليبيا والعراق، من مدارس وجامعات ومعاهد ومختبرات، وستحتاج هذه الدول إلى وقت لاستعادتها، مما سيكون له انعكاسات طويلة الأمد على التنمية الاجتماعية. وعلى الرغم من التوسع الكمي في التعليم الذي حصل في العقود الأخيرة في المنطقة العربية، إلا أن التعليم ما زال يعاني من تهميش بعض الفئات، كالطلاب في المناطق الفقيرة جدًا ومجتمعات النازحين، الفتيات والأطفال ذوي الإعاقات. كما تتدهور جودة التعليم في العديد من دول المنطقة مما يؤثر على تطور الرأس مال البشري من جهة ويقلص فرص العمل للشباب، ومعالجة التفاوت بين التعليم الرسمي والتعليم الخاص الذي يعمق عدم تكافؤ الفرص واللامساواة¹⁸.

ج- الصحة

بينت نتائج جائحة كوفيد-19، أن الدول العربية عمومًا لم تكن مستعدة بشكل جيد عند بداية تفشي الجائحة، وهو الأمر نفسه الذي حدث للدول الأخرى بما فيه المتقدمة منها. إلا أن النظم الصحية في معظم البلدان العربية-لاسيما كثيرة السكان - كانت تعاني أصلاً من اختلالات هيكلية حيث إنها متخلفة عمومًا، والموارد المخصصة للصحة قليلة وتراجعت أكثر مع اعتماد سياسات التقشف مع التكيف الهيكلي والخصخصة، إضافة إلى محدودية أنظمة التأمين الصحي. كما أنها بشكل عام تعطي الأولوية للعلاج على حساب الوقاية والرعاية الصحية الأولية، ولا تأخذ بعين الاعتبار المحددات الاجتماعية للصحة¹⁹.

من جهة أخرى، تسببت سنوات من الصراع في الدول المتأثرة بالحروب بتدمير البنية التحتية وانتشار الفوضى في الأنظمة الصحية. وتعاني النظم والخدمات الصحية في العديد من الدول من نقص التمويل والكادر الصحي المدرب، من أطباء وممرضين وفنيين، ونقصًا في معذات الرعاية الأولية كإدارة الأم والطفولة، وهي قد أنهارت في الدول التي تعرضت للقتال والعنف والتدمير²⁰. أما بالنسبة للتغطية الصحية، فيلاحظ التفاوت الكبير بين الدول الغنية والدول المتوسطة الدخل والدول المنخفضة الدخل.

د- الحماية الاجتماعية

التحدي الأبرز الذي يكتف التحديات الاجتماعية التي أوردناها سابقًا هو عدم كفاية وشمولية نظم الحماية الاجتماعية. وهذا يتضمن السياسات والبرامج والتمويل. وحسب منظمة العمل الدولية، تنفق الدول العربية في المتوسط حوالي 2.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية مقارنة بـ 12.9% كمتوسط عالمي، وهو كذلك أقل من معظم الدول النامية الأخرى²¹. وقد فُذرت منظمة العمل الدولية نسبة السكان المشمولين بتغطية فعالة واحدة على الأقل من

استحقاقات الحماية الاجتماعية في بلدان المنطقة العربية بحوالي 40%، مع الملاحظة بأن مكونات هامة جدًا من الحماية الاجتماعية ضعيفة أو غائبة مثل التأمين ضد البطالة في العديد من الدول؛ وتستبعد أيضًا العمال غير النظاميين بمن فيهم العاملين لحسابهم الخاص والعمال الأجانب ذوي المهارات المتدنية المستوى واللاجئين العاملين، وسكان الريف الأكثر عرضة للفقر والحرمان²². وغالبًا ما تكون أنظمة الحماية الاجتماعية مجزأة وبرامجها غير منسقة والشفافية ضعيفة والرقابة أكثر ضعفًا. ومن أبرز مشكلات الحماية الاجتماعية أيضًا، نقص التمويل والاعتماد على القروض والمساعدات من المصادر الدولية عوضًا عن المصادر الداخلية، سواء من خلال مساهمات أصحاب العمل، أو من خلال الضرائب.

هـ - المساواة بين الجنسين

تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من كافة حقوقها الإنسانية ومن المشاركة الفعالة على مختلف المستويات من القضايا والتحديات المهمة وغير المحلولة. فالمنطقة العربية في أسفل الترتيب العالمي لجهة المشاركة الاقتصادية للنساء (19%) رغم التوسع الكبير في تعليم الفتيات والنساء؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى مشاركة النساء في مؤسسات السلطة ومراكز القرار (18%)، مع الإشارة إلى الطابع الشكلي غالبًا لهذه المشاركة بحكم طبيعة النظم السياسية في بلدان المنطقة. ولا يزال الإجحاف في القانون يميز ضد المرأة في العمل والأجور والأسرة والطلاق والحضانة والإرث، ولا يزال العنف، بما في العنف الاسري والتحرش، ممارسًا على نطاق واسع في المجتمعات، لا سيما تلك تعاني من الحروب، حيث يُستخدم العنف المباشر بما ذلك الاغتصاب كسلاح حرب. وتجتمع أسباب عالمية مع أسباب أخرى لها طابع محلي نابعة من الأيديولوجيات السائدة وتأويل العادات والتقاليد والعقائد الدينية من منظور ذكوري في تفاقم هذه الممارسات²³.

3. التحديات السياسية

في حين أن البارومتر العربي أورد في تقرير لعام 2019 شمل 12 دولة عربية أن 21% من المستطلعين كانوا غير راضين أبدًا عن أداء حكوماتهم الحالية، و30% لا يثقون بها. وتجدر الملاحظة أن نسبة الرضا عن أداء الحكومة لم تتجاوز 50% في أي دولة منذ بدء الاستطلاع عامي 2006-2007.²⁷ فغياب أو ضعف الديمقراطية وقمع الحريات العامة والخاصة، والفساد، هي المعوقات الأكثر أهمية للتنمية الاجتماعية.

بعد مرور أكثر من عقد ونصف من الزمن على ثورات الربيع العربي والثورات المضادة، لم يتم تحقيق التغييرات التي طالبت بها الشعوب. وفي الكثير من الحالات، استعادت الأنظمة الحاكمة سيطرتها وأعادت بناء أشكال التسليطة المعتادة. وقد حصل أن استجابت بعض دول المنطقة للمطالب من خلال إجراء إصلاحات جزئية أو شكلية لتبديد المخاوف التي تنتاب الشريحة الشبابية على نحو خاص، وقد تم تقديم بعض التنازلات وسط اعتبار الاستقرار الأولوية باعتبارها شرطًا مسبقًا للازدهار الاقتصادي. غير أن دعوات الإصلاح السياسي لا تزال قائمة، كما تبين في الحراك الشعبي في الجزائر والعراق ولبنان والسودان عامي 2018/2019، وفي تحركات متفرقة في مختلف البلدان لاسيما من خلال احتجاجات فئات اجتماعية مهمشة أو من خلال حركات لها طابع شبابي (المغرب عام 2025). ويبين ذلك أن التدابير الجزئية والإصلاحات الشكلية التي أدرجت لامتصاص مطالب الحركات الاحتجاجية ليست سوى تدابير مؤقتة سرعان ما ستنفجر وبشكل أكثر عنفا مل لم تتم معالجة الأمور بشكل جذري.

وفي أماكن أخرى من المنطقة، استمرت الحروب و/أو الصراعات على السلطة بدرجات متفاوتة. وصحيح أن المنطقة تضم 5.5% فقط من سكان العالم، لكن أكثر من 45% في المئة من النازحين حول العالم و58% من اللاجئين كانوا من المنطقة عام 2018²⁴. يُذكر أن الأزمات والنزاعات السائدة، تعزى جزئيًا إلى مشكلات سياسية داخلية من غياب أو تقييد للديمقراطية وضعف المؤسسات وحقوق الإنسان، والفساد، وغياب دولة القانون، ومحاصرة الفضاء المدني والحريات العامة والخاصة.²⁵

وحسب استطلاع رأي للمركز العربي للأبحاث والسياسات في واشنطن، ما انفك عدد كبير من شعوب الدول العربية يطالب بمزيد من الحقوق والكرامة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن مطالبتهم بالحد من الفساد. واختار 16% من المستطلعين ضمن المؤشر العربي لعامي 2019-2020 أولويات الإصلاحات المرتبطة بأداء الحكومة وسياساتها، على غرار ضعف الخدمات العامة، والفساد المالي والإداري، والحاجة إلى مساءلة الحكومات والمسؤولين. وكشفت مقابلات أجريت في 13 دولة عربية بين عامي 2019 و2020 مستوى ثقة منخفضًا بالسلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية، حيث سجل أدنى مستوى ثقة بالمجالس التشريعية التمثيلية.²⁶



القسم الثاني:

برنامج عمل كوبنهاغن بعد ثلاثة عقود

" نُقَرَّ بأن شعوب العالم قد أظهرت، بطرق مختلفة، حاجةً مُلِحَّةً لمعالجة المشاكل الاجتماعية العميقة، لا سيما الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، التي تُؤثِّر على كل بلد. ومهمتنا هي معالجة أسبابها الهيكلية الجذرية وعواقبها الوخيمة، من أجل الحد من عدم اليقين وانعدام الأمن في حياة الناس"

إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، 1995

تمهيد

واجه هذا الإقرار في العقود الثلاثة المنصرمة تحديًا قاتلاً وهو استمرار هيمنة السياسات النيوليبرالية، التي افترضت، وما زالت تفترض، أن الإصلاحات السياسية الموجهة نحو تحرير السوق ورفع القيود عن الاستثمارات، من شأنهما تحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر في نهاية المطاف. وأصبحت برامج التكيف الهيكلي توصي دوماً بخفض الإنفاق العام الذي يطال، فعلياً، القطاعات الاجتماعية المهمة كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وأصبحت هذه البرامج شرطاً أساسياً للتأهل للتعاون الاقتصادي العالمي. وتم تجاهل التكاليف البشرية والاجتماعية لهذه التدابير، أو اعتبارها ثمنًا ضروريًا لتحقيق مكاسب اقتصادية طويلة الأجل. كيف إذن يكون الإنسان هو الأساس في التنمية وكيف تُوجه الاقتصادات، وخصوصاً في البلدان التي هي بحاجة ماسة للتنمية، لتلبية الاحتياجات الإنسانية، كما هو منصوص عليه في الفقرة 26 من إعلان كوبنهاغن؟²⁸

شددت نتائج القمة في كوبنهاغن عام 1995 أن التنمية الاجتماعية تأتي في المرتبة الأولى قبل النمو الاقتصادي، وذلك خلافاً للتيار السائد. واعتبرت أن أهمية النمو الاقتصادي تكمن في مدى دعمه للتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، ومدى قدرته على تحقيق "الازدهار" في انسجام مع العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة وفق المعنى الوارد في أجندة 2030. وأنه يجب أن يتجسد هذا الجهد في سياسات واستراتيجيات لها طابع شامل لا مجزأ، وتوجيه الأهداف والأولويات نحو رفاهية المجتمع بكل مكوناته.

تتناول الأقسام التالية تباعات المحاور الموضوعاتية الثلاثة لقمة التنمية الاجتماعية، أي الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي.

المحور الأول: الفقر واللامساواة

تضمن برنامج كوبنهاغن 95 مقارنة متقدمة للفقر بما هو ظاهرة متعددة الأبعاد، ومقارنة متقدمة للسياسات والإجراءات الضرورية للقضاء عليه، مقارنة بما كانت تتضمنه الأدبيات الأخرى في حينه. إن الفقر، بما هو خصائص عيش محسوسة للأسر الفقيرة، يشمل ما يتجاوز الدخل (على أهميته الكبيرة) ليتجلى في تدهور المستوى التعليمي والصحة وشروط السكن والتغذية والقدرة على مواجهة الصدمات والاستبعاد وضعف المشاركة في الحياة العامة... الخ؛ وهو ما يطرح ضرورة تغيير المفاهيم وأساليب القياس السائدة، لاسيما خط الفقر المدقع الدولي الذي يصدره البنك الدولي.

ما يميز هذه المقارنة هو طابعها المتكامل أفقياً (تغطية مختلف أبعاد الفقر وتجلياته في الحياة الفعلية)، وعمودياً (لحظ البعد الدولي/العالمي للفقر، إضافة إلى التصدي لأسبابه الهيكلية أي عملية الإفقر، ومعالجة جذور الفقر). إلا أن المسار المتحقق اعتمد منذ مطلع الثمانينات وجهة قاصرة ومختلفة عما جاء في برنامج القمة، بدءاً من المفاهيم إلى وسائل القياس والسياسات، حيث أوكلت مهمة مكافحة الفقر بالدرجة الأولى إلى البنك الدولي مع بعض المنافسة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي كانت مقارنته أكثر فعالية في بعض الفترات مما هي عليه في فترات أخرى.

يلخص هذا التقييم الصادر عن المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان فيليب أليستون²⁹ واقع مكافحة الفقر عالمياً:

"يؤدي تركيز المجتمع الدولي المطلق على خط الفقر الدولي المعيب المعتمد من البنك الدولي إلى قياس خاطئ للتقدم المحرز في مجال القضاء على الفقر، ومرد ذلك هو الاستناد إلى مستوى كفاف بائس بدلا من الاستناد-ولو في حدود دنيا-إلى مستوى معيشي مناسب. ويصّب هذا النهج بدوره في تمهيد الطريق للدعوات المبالغ فيها إلى حد كبير بشأن القضاء الوشيك على الفقر المدقع، كما يقلل من شأن حال الإفقر الخطيرة التي لا يزال يعيشها بلايين الناس... وإذ يظل الفقر مسألة خيار سياسي، فالقضاء عليه لن يتسنى إلا بما يلي: (أ) مراجعة تصور العلاقة بين النمو والقضاء على الفقر؛ (ب) معالجة مسألة التفاوتات وتبني مبدأ إعادة توزيع الدخل؛ (ج) تعزيز العدالة الضريبية؛ (د) تنفيذ الحماية الاجتماعية الشاملة؛ (هـ) جعل الدور الحكومي في صلب العملية؛ (و) تبني الحكامة التشاركية؛ (ز) تكييف قياس الفقر على الصعيد الدولي."

يعني هذا النقد أن السنوات التي تلت انعقاد قمة التنمية الاجتماعية لم تشهد تقدما نوعيًا ومستدامًا في القضاء على الفقر كما كان يفترض. وقد جرت بعض المحاولات أو التحسينات على المفاهيم والسياسات والأدوات في السنوات القليلة الأخيرة، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا، ولم يتابع من قبل أصحابه ليصل إلى المستوى المناسب مع متطلبات تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر.

فقد بقيت سياسات مكافحة الفقر على حالها لجهة تخصيص الفقراء كلفة بسياسات خاصة بهم، بدل اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية كلية تؤدي إلى كبح ديناميات الفقر. كما أن النقد الموجه لمقاربة شبكات الأمان الاجتماعي لم يؤد إلى تغيير المقاربة حتى بعد جائحة كورونا. أما الموجة التي توسعت بعد الجائحة في موضوع الحماية الاجتماعية، فهي في جوهرها غالبًا عملية توسيع كمية لشبكات الأمان الاجتماعي السابقة، والدعوات إلى إنشاء أو تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية تُقدّم مرة أخرى بصفتها برنامجًا قائما بذاته مع التركيز على التقنيات والتمويل، بدل أن تُعتبر الحماية الاجتماعية حقًا من حقوق الإنسان للجميع ولا تختص بالفقراء وحدهم. كما لا بد من إدراجها في إطار السياسات الاجتماعية الكلية، لا اختزال هذه الأخيرة كلها في الحماية الاجتماعية بمعزل عن أي إصلاح هيكلي للنظامين الاقتصادي والاجتماعي (والسياسي) استطرادًا، فالحوكمة وآليات المحاسبة والمساءلة أمور ضرورية لتقويم السياسات وتصويبها).

يمكن تلخيص التوجهات المستقبلية الأكثر أهمية بالنسبة لهدف القضاء على الفقر، والتي يفترض للقمة الجديد للتنمية الاجتماعية أن تبحثها وتقرها، بما يلي:

1. اعتماد مقارنة جديدة لظاهرة الفقر، تربط بشكل عضوي بين الفقر واللامساواة التي هي دينامية استقطاب اجتماعي مولدة للفقر وعملية إفقر متوسعة لفئات واسعة من المجتمع؛ والتأكيد على مقارنة الفقر بما هو ظاهرة نسبية ومطلقة في آن³⁰؛

2. تجاوز تعريف الفقر المدقع وإعطاء أولوية لمفهوم الفقر النسبي، ولمفهوم نوعية الحياة، وابتكار ما يلزم من مفاهيم وسياسات وأدوات عمل متناسبة مع ذلك؛ كما لا بد تجاوز التعامل مع الفقر كظاهرة اقتصادية وإحصائية أساسًا، والعودة إلى المفهوم الاجتماعي والتاريخي النوعي والتشاركي للفقر وطرق دراسته وقياسه؛

3. الإقلاع عن تكليف لجان جديدة لدراسة قياسات جديدة للفقر واللامساواة، فقد أنتج الباحثون المستقلون ومراكز الأبحاث ما يكفي من الأدوات التي بات من الضروري اعتمادها وإدماجها في صناعة القرار وفي رسم السياسات³¹؛

4. التأكيد على البعد العالمي للفقر، إلى جانب البعد الوطني، والتأكيد على أن الإفقر عملية دينامية تولدها السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الكلية، وأنه لا يمكن القضاء على الفقر وكبح اللامساواة خارج إصلاح حقيقي للنظام الاقتصادي في وجهة جعل تحقيق العدالة الاجتماعية، لا الربح، هدفه الأسمى، وفي وجهة تعزيز الديمقراطية والمشاركة للجميع؛

5. مراجعة التوجه السائد في التيار الرئيسي حاليًا بعد جائحة كوفيد-19 في موضوع الحماية الاجتماعية، واعتبارها حقًا للجميع دون استثناء، وتصميم نظم الحماية الاجتماعية على أساس منظور الحقوق والتغطية الكلية، واعتبارها مكونًا في سياسات التنمية الاجتماعية الوطنية لا برنامجًا مستقلاً أو معزولاً عنها.

المحور الثاني: توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة

يمكن تلخيص الغايات النهائية المترابطة التي يحددها برنامج عمل كوبنهاغن هنا على النحو التالي:

1. التوجه نحو العمالة الكاملة، ورفض الفكرة التي ترى في البطالة أمرًا طبيعيًا، لا بل مرغوبًا به من منظور النظام الاقتصادي القائم أساسًا على تعظيم الربح والإنتاج ومرونة سوق العمل حسب المذهب النيوليبرالي السائد؛

2. لا بد أن تكون هذه العمالة (الكاملة) منتجة، أي أنها تشغل في إنتاج ما هو مفيد للمجتمع وما له قيمة اقتصادية واجتماعية في آن. ويرتبط ذلك أيضًا بنظرة أكثر اتساعًا إلى مفهوم العمل المنتج خلافًا للتعريف الذي يقصر العمل المنتج على العمل في السوق حصراً؛

3. إن أحد معايير النجاح الاقتصادي الأكثر أهمية هي التوسع في توفير فرص العمل أكثر مما هو تعظيم الإنتاجية والأرباح على حساب العمل. ولا بد أن تستوفي شروط العمل ومواصفاته متطلبات العمل اللائق كما تحددها منظمة العمل الدولية.

تصب الأهداف السياسية كلها التي ينص عليها برنامج العمل في صالح تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان وضع حقوق الفئات الأكثر ضعفًا في أولوية الاهتمام. بذلك، تكون الوجهة التي سار فيها الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية منذ الثمانينات مخالفة لهذه التوجهات، لا بل أنها ذهبت في الاتجاه المعاكس تمامًا. لقد استمر اعتماد السياسات النيوليبرالية بعد قمة 1995 في ما يتعلق بالعمل، في حين أن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية يتطلب التحول إلى سياسات بديلة على أكثر مستوى على النحو الوارد تباعًا.

1. تنظيم سوق العمل

1. في الممارسة المتحققة: تروج التوجهات النيوليبرالية لمفهوم "مرونة العمل" التي تتضمن "تحرير" سوق العمل من القيود القانونية التي تضمن استمرارية العقود وتحقق توازنًا نسبيًا في العلاقة بين صاحب العمل والعامل، وأدت إلى توسع غير مسبوق في العمل غير النظامي (غير المهيكّل)، وغير المصرح عنه، والمؤقت، والهش والمنخفض الاجر. من جهة أخرى، كان ضرب الحركة النقابية من أهم مكونات السياسات النيوليبرالية.

2. في عناصر سياسة بديلة: محور الاهتمام الأكثر أهمية هنا هو "العمل غير النظامي" والعناصر التي يجب أن تولي الأهمية في هذا المجال هي التالية:

- التصريح عن كل العاملين وشمولهم بالحماية دون استثناء، باعتبار ذلك حقًا من حقوق الإنسان؛
- توفير بيئة اقتصادية وتشريعية كلية (ماكروية) مساعدة لأصحاب المشاريع الصغيرة والعائلية غير النظامية، من خلال تقييم وتشجيع وتنظيم قطاعات الاقتصاد الاجتماعي، واقتصاد الرعاية، والاقتصاد التضامني-التعاوي،
- رفع مستوى أجور أو مداخيل العاملين غير النظاميين من خلال سياسات متكاملة وتدخلات هادفة مكاملة لها؛
- التأكيد على تطوير قوانين جديدة، وتوسيع نطاق تفسير وانطباق القوانين القائمة، بحيث لا تستثنى أي فئة من فئات العاملين من ضمان الحد الأدنى من الأمان الوظيفي واستمرارية عقد العمل المنظم قانونيًا أو القائم واقعيًا، وترتيب التزامات على كل أنواع علاقات العمل حتى غير المسجل منها؛
- إعادة النظر في مقارنة القطاع غير المهيكّل من منظور تسجيل المؤسسات بهدف استيفاء الرسوم والضرائب منها، والاستعاضة عن ذلك بنظم ضريبية تصاعدية، ومكافحة التهرب الضريبي من قبل أصحاب الثروات الكبيرة والشركات العالمية ومكافحة الجثث الضريبية، والتعامل مع القطاع غير المهيكّل الصغير والعائلي من منظور الاقتصاد الاجتماعي.

2. العمالة المهاجرة

1. في الممارسة المتحققة: تشجّع التوجهات الاقتصادية منذ الثمانينات على إحلال العمل الهش وغير النظامي محل العمل النظامي والمعياري الذي كان معتمدًا في "دولة الرعاية". والعمل الهش حرر أصحاب العمل من التزاماتهم بموجبات العمل اللائق، مما أدى إلى تراجع أوضاع العمال والتسبب بموجات من هجرة الشباب والقوى العاملة. تراق ذلك مؤخرًا مع تنامي كره الأجانب وتحميلهم مسؤولية الأزمات الاقتصادية في بلدان الاستقبال، إضافة إلى مشكلات الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، وهو ما شكل العنصر الأكثر أهمية في الدعاية السياسية والانتخابية للتيارات اليمينية الشعبوية التي توسعت في هذه البلدان. وقد حصلت تغيرات في تعامل دول الشمال مع الهجرة الدولية، النظامية وغير النظامية، تميّزت بالتعامل

الأمني مع الهجرة، والتنكّر للقوانين الدولية ولحقوق العمال المهاجرين وتحويلها إلى عمليات أجرة بالبشر وشكل من أشكال العبودية المعاصرة، وفرض قيود انتقائية على هجرة القوى العاملة.

2. في عناصر سياسة بديلة: تتمثل الغايات البعيدة للسياسات المتعلقة بالعمالة المهاجرة في تحقيق هدفين متلازمين:

- الأول هو توفير الحماية اللازمة واحترام حقوق العمال المهاجرين أثناء انتقالهم وفي أماكن استقرارهم، وتوفير شروط العمل اللائق لهم أسوة بمواطني البلد المعني؛

- والثاني هو تحسين التنمية الاجتماعية وتحسين شروط العمل في بلدان المصدر بحيث يجري الحدّ من عوامل طرد القوى العاملة بشكل قسري نتيجة ظروف العمل والحياة الصعبة.

وفي ما يلي بعض من عناصر السياسات المساعدة في هذا الاتجاه:

- تنظيم حوار جنوب-شمال، وبشكل خاص بين ضفتي المتوسط، من أجل مراجعة المنهج الحالي في تنظيم الهجرة المحكوم باعتبارات أمنية، والتوصل إلى آليات متوازنة بين الجهتين، ملتزمة بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية بخصوص الهجرة.

- تنظيم حوار جنوب-جنوب، وبشكل خاص بين الدول العربية نفسها وبينها وبين الدول الأفريقية المجاورة، من أجل التوصل بشكل مشترك إلى آليات وهياكل ناضجة للهجرة البينية والعبور، تكون متوازنة وتلتزم بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية بخصوص الهجرة.

- شمول العمال المهاجرين من مختلف الجنسيات وفي مختلف البلدان، بلدان المصدر وبلدان الاستقبال، بالحماية القانونية والاجتماعية، وبمعايير العمل اللائق وفقاً للمعايير القانونية العالمية والوطنية، وبشكل متبادل، لاسيما التصريح والتغطية الصحية والالتزام بالحد الأدنى للأجور، والحد الأدنى القانوني من الأمان الوظيفي.

- تحسين شروط العمل اللائق في بلدان المصدر، تتضمن الحد الأدنى من الأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية والقانونية، والأجر الكافي، وبما يساعد على استبقاء القوى العاملة في البلد المعني، بما في ذلك المناطق الريفية والنائية.

- التشدد في ملاحقة شبكات الاتجار بالبشر، من ضمنها الأطفال والعمالات في الخدمات الجنسية والعمالات المنزليات، وإلغاء نظام الكفالة حيث لا يزال قائماً وكل

ما يماثله من أنظمة استغلال متطرفة...الخ.

التوصل إلى تفاهات بين الدول، لاسيما الدول النامية والدول المتقدمة، في موضوع ما يسمى "هجرة الأدمغة" التي تستنزف موارد الدولة التي أنفقتها على إعداد هؤلاء، ثم استقطابهم وحرمان بلادهم من خدماتهم. ويجب أن تتضمن هذه السياسات إجراءات قانونية وطنية وبين الدول لتنظيم هذه العملية، ومن ضمنها رفع عائد العمل الخاص بهذه الفئات في بلدان المصدر، وتقليص فجوة الأجور بين البلدان الذي يشكل منافسة غير مشروعة لصالح البلدان الغنية.

3. البطالة بين الأمس واليوم

في الممارسة المتحققة: حدثت تطورات كثيرة على طبيعة العمل وتنظيم سوق العمل على امتداد القرون والعقود المنصرمة، وهو ما يتطلب تكيف النظرة إلى البطالة ودلالاتها وتعريفها وتجلياتها وقياسها بما يتناسب مع ذلك. إن التعريف التقليدي للبطالة ضيق، وهو ما يفسر الإحساس العام بأن أرقام البطالة الرسمية أقل مما يتوقعه الناس أو يتحسسونه. لذلك، بدأت منظمة العمل الدولية والجهات الإحصائية الوطنية استخدام تعريف موسع للبطالة أكثر مرونة وواقعية، كما يفسر ذلك تعدد الصفات الملحقة بها: بطالة صريحة، بطالة مقنعة، بطالة/عمالة جزئية، بطالة يائسة... الخ. ولا يتعلق الأمر بخصائص فردية لدى أفراد هذه الفئات، بل هو تعبير عن جوانب هيكلية وتفضيلات وانحيازات في النمط الاقتصادي الوطني والعالمي: مثل تفضيل العمل غير النظامي والهش، وهو ما ينتج عنه بطالة أعلى بين الخريجين الجامعيين؛ واستقطاب العمالة المهاجرة وغير النظامية لأنها أقل كلفة؛ وصعوبة الدخول في سوق العمل كما بالنسبة إلى بطالة الشباب؛ واستمرار التمييز ضد النساء في العمل... الخ.

2. في عناصر سياسة بديلة: لا بد من مقارنة بديلة للبطالة بمعناها الموسع، وللسياسات المتعلقة بها نحو تحقيق هدف التشغيل الكامل. يشمل ذلك ما يلي:

- تجاوز مقارنة البطالة من المنظور الاقتصادي لصالح التعامل مع البطالة من منظور الاندماج الاجتماعي، باعتباره آلية إقصاء وتمييز.

- الاعتراف بمحدودية مفهوم البطالة التقليدي وإعطاء الأولوية لخصائص العمل وشروطه، لاسيما أن الحدود بين البطالة والعمل المؤقت والهش والجزئي وغير المحمي وغير النظامي تشكل منطقة رمادية.

- تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المقيمين بما في ذلك من هم خارج سوق العمل ومن هم عاطلون عن العمل وفق المفهوم الموسع الجديد، وأن تكون تعويضات التعطل عن العمل ركنًا أساسيًا في أنظمة التأمين الاجتماعي وأنظمة الحماية الاجتماعية، إلى جانب الإجراءات الهيكلية الأخرى.

- وضع استراتيجيات وطنية عامة من أجل التوسع في تعميم العمل اللائق للجميع، واستكمال سياسات وإجراءات إيجابية مخصصة لمعالجة أسباب وتجليات التمييز ضد الشباب والنساء وغير المواطنين والأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل.

- مع العولمة التي تجعل من العالم والأقاليم مجالًا اقتصاديًا واحدًا من منظور الأسواق التجارية والاستثمارات، لا بد من التعامل أيضًا مع العمل أو سوق العمل وتشريعاته وسياساته والبرامج العملية، باعتبارها سوق عمل عالمية وإقليمية أيضًا.

4. المساواة بين الجنسين في العمل

1. في الممارسة المتحققة: يكثر مؤيدو العولمة النيوليبرالية من التحدث عن تحقيق تقدم هام المساواة بين الجنسين باعتبار ذلك من نقاط القوة في نموذجهم. وهذا تبسيط شديد لمسألة المساواة بين الجنسين في العمل والاقتصاد. يقول تقرير الفجوة الجنوسية العالمي Global Gender Gap Report الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024 أن العالم يحتاج إلى 152 سنة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال المشاركة الاقتصادية. فماذا يعني ذلك سوى الفشل في تحقيق تقدم حقيقي حتى ذاك المقيّم بمؤشرات كمية تبسّطية؟! لقد حصل تخفيف نسبي لهذه المقاربة الذكورية التمييزية في العقود الأخيرة بشكل متفاوت بين الأقاليم والبلدان، وغالبًا تحت ضغط الحركات النسوية والاجتماعية وناشطي حقوق الإنسان، مما أدى إلى كبح الممارسات التمييزية المتطرفة. إلا أن الاتجاهات المحافظة والتمييزية عادت لتطل برأسها بقوة أكبر بعد جائحة كورونا التي نتج عنها تحميل النساء أعباء أكبر في التصدي للجائحة. وترافق ذلك مع استعادة الذرائع الأيديولوجية التي تزعم تقييم دور النساء في المنزل. فإذا كانت أعباء الرعاية باتت أكثر أهمية، فجوابهم هو إعادة الاعتبار إلى دور النساء التقليدي في الرعاية بدل ابتداع حلول مبتكرة متناسبة مع العصر ومع منظور الحقوق

وفكرة العدالة الاجتماعية والمساواة. وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق التي تتجلى فيها هذه الفجوة في مجال العمل بشكل خاص. ومن الأسباب الإضافية لهذا الموقع المتأخر لبلدان المنطقة، يبرز بشكل خاص العامل السياسي-الأيديولوجي-الثقافي الناتج عن تراكم نموذج العولمة الاقتصادية النيوليبرالي مع كون السلطات السياسية والحكومات في بلدان المنطقة تستوحي النموذج الغنائي (النيوباتريمونيالي) ونموذج القبيلة في هياكل السلطة وفلسفتها، وهو نموذج أكثر تطرفًا في خصائصه البطريركية والذكورية.

2. في عناصر سياسة بديلة: قضية المساواة بين الجنسين هي مسألة كلية لا تقبل التجزئة وتعني التقدم التكاملي في كل المجالات على حد سواء. فالتمييز ضد النساء وفي الأدوار الاجتماعية عمره آلاف السنين، وهو مثل الحمض النووي للتشكيلات الاقتصادية-الاجتماعية المتتالية التي عرفت الحضارة البشرية، ولا يمكن تجاوزها دون تغييرات جوهرية في النظام الاجتماعي-الاقتصادي. وما يبدو أنه تقدم في هذا المجال يبقى مقتصرًا على مسائل جزئية، في حين أن التمييز الذكوري باقٍ في جوهره وقد تحول من صيغة ذكورية تقليدية موروثّة تناط بها وظائف راهنة ويعاد إنتاجها على هذا الأساس (مستوحاة من القبيلة والدين في منطقتنا)، إلى صيغة عصرية استهلاكية معولمة في عالم المال والترفيه وتجارة الجنس والبشر. التحول المطلوب هو أولاً في الخيارات الكلية ومراجعة عميقة وهيكلية للنظام الاقتصادي-الاجتماعي، دون إغفال السياسات والتدخلات المتعينة من أجل كبح هذا التمييز في المدينين المباشر والمتوسط. وتتضمن مثل هذه السياسات الأخيرة:

- الاستجابة الفورية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء في مجال العمل والنشاط الاقتصادي؛
- تعزيز مشاركة المرأة في العمل النظامي المنتج واللائق من خلال تحويل النظم الاقتصادية في اتجاه العدالة الاجتماعية بشكل عام، ومن خلال تدخلات تكميلية لتخفيف أعباء الرعاية عن النساء؛
- الالتزام بمضمون الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ومقاصده، بشكل متكامل، مع إيلاء أهمية خاصة للمقصد الرابع المتعلق بتقاسم أعباء الرعاية والواجبات الأسرية بين الرجل والمرأة، وإحداث التغيير الثقافي والاجتماعي المطلوب لذلك.

المحور الثالث: التكامل الاجتماعي

1. الهدف

بحسب برنامج عمل كوبنهاغن، والفصل الرابع منه تحديداً، فإن:

"الهدف من التكامل الاجتماعي هو إقامة "مجتمع للجميع"... يتأسس على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع الثقافي والديني، والعدالة الاجتماعية، والاحتياجات الخاصة للفئات المستضعفة والمحرومة، والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون".

أما نقيض ذلك وما يحول دون تحقيقه فهو اللامساواة والتفاوت في الدخل والثروة داخل الأمم وفي ما بينها، وتهميش أسر وفئات وبلدان بأكملها، والضغط التي يتعرض لها الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات نتيجة لسرعة إيقاع التغير الاجتماعي والتحول الاقتصادي والهجرة. أضف إلى ذلك العنف والحروب الأهلية والإرهاب وجميع أشكال العنف المتطرف وكره الأجانب وأعمال القتل ذات الدوافع السياسية وعمليات إبادة الأجناس (بتصرف من الفقرات 66-69 من برنامج العمل، الفصل الرابع).

تحدد هذه الفقرات الأفكار الأساسية التي تشكل "أساس العمل والأهداف" في الفصل المتعلق بالتكامل الاجتماعي.

2. بين الممارسة والهدف المعلن

يقيم برنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية توازناً نسبياً بين العوامل الدولية التي تساهم في تعزيز أو إضعاف التكامل الاجتماعي، وبين العوامل الوطنية المتعلقة بالسياسات الوطنية. كما أنه خصص حيزاً مناسباً لما يمكن اعتباره حاجات بعض الفئات الخاصة أو التدخلات القطاعية أو الفئوية.

فما الذي حصل في الممارسة؟ وهل من جديد يتطلب مراجعة متقدمة لهذه المقاربة؟

1. في الممارسة المتحققة: يمكن تلخيص مقاربة مسألة التكامل/الاندماج الاجتماعي في سياسات ما بعد 1995، في ما يلي:

- تم إغفال البعد الدولي للتكامل الاجتماعي تماماً.
- تجنب السياسات (عموماً) التصدي للأسباب الهيكلية والديناميات المسببة للتفكك الاجتماعي، واكتفت بتدخلات لمعالجة النتائج، وحققت

نجاحات متفاوتة ومحددة ومحدودة في بعض الحالات، دون أثر شامل لتعزيز التكامل أو اندماج الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل.

- أهملت السياسات السائدة الالتزام بالمقاربة التكاملية واعتمدت المقاربة القطاعية أو الفئوية. وقد فهم الاندماج الاجتماعي، بما هو عملية إدماج لفئة معينة تقع خارج النظام أو على أطرافه، حيث يجري تصميم سياسة أو تدخل أو برنامج لإدماجها في المجتمع بفعل موجّه من متدخل من خارجها في أكثر الأحيان، لا بما هو فعل إرادي أو مسار تطوري للفئة المعنية نفسها، أو في سياق ديناميات اجتماعية عامة دامية. وغالباً ما ينظر إلى هذه الفئة بأنها معرضة أو ضعيفة أو مهمشة وتحتاج إلى مساعدة من خارجها (مثلاً إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، أو إدماج الشباب أو النساء في سوق العمل، أو إدماج كبار السن في الفعالية المجتمعية...الخ).

- يتأثر هذا الفهم للتكامل الاجتماعي في العقدين الأخيرين بالهواجس الأمنية، فتصبح ظاهرة التطرف العنيف والإرهاب والانتساب إلى الشبكات الإجرامية من ضمن جدول أعمال سياسات الاندماج الاجتماعية لاسيما تلك الموجهة للشباب. وتتحول الأهداف الفعلية لسياسات

- التكامل الاجتماعي إلى تدخلات هدفها الإدماج المتعمد في النظام القائم بهدف الحفاظ على استقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وبذلك تكون المقاربة محافظة، إذ يحلّ مفهوم الاستقرار (الذي له مضمون أمني شئنا أم أينا) محل مفهوم التغيير الاجتماعي، ومحل تحفيز الديناميات الاجتماعية الصاعدة التي تقود المجتمعات نحو مزيد من التقدم والعدالة والمشاركة الديمقراطية. لكن التكامل الاجتماعي يتحقق على أفضل شكل من خلال الحركة والدينامية الاجتماعية، لا من خلال الاستقرار والسكون القاتلين.

2. في عناصر سياسة بديلة: من الضروري أن تتصدى المقاربة المستقبلية البديلة وسياساتها للأسباب والديناميات التي أدت إلى التفكك. وتتضمن العناصر التالية:

- لحظ البعد العالمي للتفكك الاجتماعي الذي يشكل عام 2025 أهم عوامل التفكك الاجتماعي من خلال طريقة إدارة السياسة العالمية. فالعودة إلى ديبلوماسية الحرب والقوة العسكرية والعنف في العلاقات الدولية هو سبب رئيسي أول في التفكك والتدمير الكامل للمجتمعات ونسيجها الاجتماعي

وبناها التحتية، والاقتصاد، والمؤسسات، وصولاً إلى الإبادة الجماعية، لاسيما في منطقتنا. لا بل أن السياسات اليمينية الأكثر تطرفاً لا تقتصر على تدمير المجتمعات في الدول النامية وحسب، بل تعمل أيضاً على تفكيك أطر التقارب القاري-كما في أوروبا-والسعي إلى تفكيك أشكال الاندماج والتوحد بين الدول الأوروبية سواء من الداخل، أو من الخارج. وهذا شكل مستجد من أشكال التفكك الاجتماعي العالمي.

- العامل الثاني العالمي الأكثر أهمية في تحفيز التفكك الاجتماعي عالمياً ووطنياً، هو اللامساواة العالمية التي بلغت مستوى قياسياً بالمقارنة لما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى. أدى كل ذلك إلى جعل عالم اليوم عوالم متباعدة ومتقابلة أو متحاربة، خلافاً لما روج له أنصار العولمة من اعتماد متبادل وتشكل قرية عالمية موحدة بعد انهيار نظام الثنائية القطبية.
- على المستوى الوطني، تتعدد الديناميات والعوامل التي تعزز التفكك الاجتماعي التي لا تشملها المقاربة التقليدية. ويجب أن تضع السياسات البديلة مجدداً العدالة الاجتماعية وتقليص اللامساواة هدفاً أولاً ملزماً للسياسات الاقتصادية والمالية والضريبية، وتحقيق عدالة التنمية على المستوى المكاني وعلى مستوى الفئات والطبقات الاجتماعية داخل كل بلد. والشرط الثاني المتمم هو شرط سياسي يتمثل في بناء نظم ديمقراطية حقاً، تقوم على المشاركة الحرة والنشطة للمواطنين والمقيمين.

أما على المستوى الثقافي، فالسياسة البديلة المساعدة على تحقيق الاندماج الاجتماعي تشمل محاور كثيرة منها ثلاثة رئيسية:

- التعامل العلمي مع مسألة انتعاش الهويات دون الوطنية والتي يمكن أن تستغل لتفكيك الهويات الوطنية والمجتمعات. ويأتي جانب أساسي من انتعاش الهويات الفرعية بمثابة رد فعل على العولمة النيولبرالية التي سعت إلى التآخيد الثقافي والسلوكي الاستهلاكي، وقرض أنماط من السلوكيات استدعت ردود فعل ثقافية ضدها.
- التنبيه للخطر الجديد التي يمكن أن يعمق التفكك الاجتماعي بسبب تكنولوجيات الاتصالات والذكاء الاصطناعي والمساحة المتزايدة التي يحتلها الفضاء الافتراضي، لاسيما في حياة الأطفال والمراهقين والشباب. والفكرة هنا هي تشكّل تصورات تكاد تتخذ طابع "الدين العصري" تبشر بمجمع المستقبل القريب حيث تقلص العلاقات الإنسانية إلى الحدود الدنيا

بفضل التكنولوجيا والانترنت والتقدم التكنولوجي. أي أننا سنكون أمام نوع جديد من التفكك الاجتماعي على مستوى الأفراد هذه المرة، تفكك ناجم عن العزلة "الطوعية" أو المفروضة بحكم "الدين التكنولوجي الجديد"، ولا ينتج عن التهميش والإقصاء والفقر (وهذا النوع من الإقصاء سوف يبقى قائماً طبعاً) بل عن الامتيازات، وعن استيعاب الأفراد في منظومة الفردانية الاستهلاكية المتطرفة ذات الميول الانعزالية.

أخيراً، يجب العمل على ترسيخ منظومة القيم والسلوكيات الخاصة بحقوق الإنسان التي تكونت على امتداد العقود (وحق القرون) الماضية، وتطويرها في الواجهة نفسها نحو عالم أكثر إنسانية. وفي هذا الصدد، ثمة خطر يتمثل في أن تفكك منظومة القيم والمؤسسات هذه تتم بسرعة تفوق سرعة تشكل منظومات قيمية بديلة؛ وأبعد من ذلك، يمكن أن يجري استبدالها بمنظومة من "قيم" مضادة للعدالة والمساواة وكل ما كان يعتبر قيمة ومرغوب به من الناحية الأخلاقية والإنسانية.

وبمعنى ما، فإن التفكك الاجتماعي هو المحصلة الكلية لفشل السياسات السائدة في شقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في بعدها العالمي والوطني على حد سواء.



القسم الثالث:

المجتمع المدني في العالم العربي- التنمية المقيدة

أو من خلال تحديد مخرجات العملية التنموية والرصد والتقييم. كما يغفل الإعلان الدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه للمنظمات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني في ترجمة وتحويل الإلتزامات الدولية إلى مخرجات مطبقة على أرض الواقع. إن تقليص دور المجتمع المدني في العملية التنموية، يؤدي إلى إضعاف وسيلة رئيسية من وسائل الرقابة الشعبية على السياسات الحكومية من شأنها الضغط لتصحيح الانحرافات عن الاجندة التنموية؛ كما يساهم في توتر العلاقة مع الحكومات وتحولها إلى علاقة تصادية.

"يقتضي التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة تعزيز المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية التي لا تبغي الربح والتي تعمل في مجال التعليم والصحة والتخفيف من الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وتحسين نوعية الحياة، والإغاثة والتأهيل، لتمكينها من المشاركة بصورة بناءة في وضع السياسات وتنفيذها"

برنامج عمل قمة كوبنهاغن-الفقرة 85

تمهيد

المحور الأول: أهداف منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية

استنادا إلى الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، المذكورة سابقا، ودور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، يمكن اقتراح الأهداف التالية لبرامج منظمات المجتمع المدني اليوم:

1. بلورة رؤية واستراتيجيات لنموذج تنموي وطني مستدام للتنمية الاجتماعية في العالم العربي حسب خصوصية كل دولة، نموذج يعالج التحديات المتشابهة والمتداخلة التي تواجه المنطقة العربية، لاسيما عدم الاستقرار السياسي والاحتلال والحروب وتقلص مساحات العمل المدني. يجب أن يستند هذا النموذج إلى منظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية، واحتياجات وأولويات المجتمعات الوطنية، وأن يكون مدفوعاً بالسلام الدائم والعدل في المنطقة.
2. تقديم اقتراحات مبتكرة وعلمية وعملية لكيفية التقدم في تنفيذ الاجندات التنموية العالمية، من منظور نقدي وتكيفها مع الأولويات التنموية الوطنية.
3. وضع استراتيجية عمل تهدف إلى توفير بيئة ممكنة ومناخ مؤسسي ومجتمعي أفضل على الصعد

خصصت قمة التنمية الاجتماعية فقرة كاملة (الفقرة بء) من الفصل الخامس المتعلق بالتنفيذ والمتابعة للتحديث عن أهمية مشاركة المجتمع المدني، وضممتها إجراءات مفصلة. إلا أن مشروع الإعلان السياسي لقمة الدوحة 2025، أشار بشكل هامشي إلى دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. وذلك ليس مفاجئاً، حيث شهد المساران العالمي والإقليمي ميلاً تراجعياً لمشاركة المجتمع المدني سواء في المسارات الأممية حيث ازدادت القيود على المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني في المنتديات العالمية، أو على المستوى الإقليمي مع اشتداد تقييد الفضاء المدني مع تراجع الديمقراطية بعد الثورات المضادة على الربيع العربي. كما بلغ التقييد الدولي على عمل منظمات المجتمع المدني- لاسيما في المنطقة - مستويات غير مسبقة سواء تحت حجة محاربة الإرهاب أو معاداة السامية.³³

يوجي الإعلان السياسي لقمة الدوحة بالتراجع عن مفهوم الشراكة بين الاطرف التنموية الثلاث التي تشكل أحد مرتكزات مفهوم التنمية البشرية المستدامة. كما تتطلب المقاربة المستندة إلى الحقوق مشاركة بنوية ومؤسسية مع توفر بيئة ممكنة للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وإدماجها في نقاش السياسات التنموية لضمان أن تكون أصواتها مسموعة، إن من خلال إعداد السياسات

الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز التعاون والتشاور والشراكة والتنسيق في إنجاز أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة نحو العدالة الاجتماعية والمساواة.

4. الربط المحكم بين عمليات التنمية والإغاثة، وإدارة الانتقال إلى "الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة" مع ضمان الشفافية والمساءلة والتداول السلمي للسلطة.

5. العمل من أجل السلام العادل والدائم، بشقيه الخارجي والأهلي، في المنطقة العربية، وعلى استقرارها، مع الالتزام الكامل بموجبات الحق في التنمية وعلى رأسها حق الشعوب في تقرير مصيرها، والحق في العيش في ظل نظام ديمقراطي عادل.

المحور الثاني: التحديات الاستراتيجية أمام منظمات المجتمع المدني

سعت معظم البلدان العربية بعد استقلالها إلى بناء "الدولة الوطنية" واستكمال الاستقلال السياسي بتحقيق قدر متقدم من الاستقلال الاقتصادي في سياق مفهوم الحق في التنمية. إلا أن إشكاليات كثيرة عُبِرت من مرحلة الاستعمار إلى الاستقلال، لاسيما علاقتها المعقدة مع القوى الاستعمارية السابقة، وعلاقتها المستجدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتأثير الذي تمارسه المؤسسات الدولية المالية لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقرضين الدوليين، إضافة إلى التأثير الهام للشركات متعددة الجنسيات. وقد ترك كل ذلك آثاراً سلبية واضحة على صعيد التحول الديمقراطي والحق في التنمية وحرية وعمل منظمات المجتمع المدني.³⁴

والدول العربية جزء لا يتجزأ من منظومة دول الجنوب التي تحاول خلق مسار تنموي مستقل غير تابع للدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، بما ينسجم مع التطلعات الوطنية لشعوبها ويستند إلى مبادئ القانون الدولي في إطار نظام عالمي متعدد الأطراف وقائم على السلم والتضامن وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات كثيرة أبرزها:

1. بيئة دولية وإقليمية غير مستقرة ومعيقة للتنمية

تواجه المنطقة العربية بيئة خارجية غير مميّنة، تتسم بالحروب والنزاعات والاحتلالات والأزمات الإنسانية والمجاعات والتوترات الإقليمية، مع تصاعد الحرب على فلسطين وتدايها الإقليمية والعالمية. إن هذا المناخ

غير المستقر يجعل السلام العادل والشامل شرطاً أساسياً للتنمية الاجتماعية المستدامة. كما أن ازدواجية المعايير والعسكرة وتراجع فعالية الأمم المتحدة وتقويض منظومة القانون الدولي وحقوق الإنسان فهي تسهم في تدويل الأزمات وتعميق اختلال النظام العالمي، بما يحد من فرص التنمية في دول المنطقة، ويضعف المجتمع المدني.

2. أزمات الحكم والاقتصاد الوطني

ترهن كثير من الدول العربية السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتوجهات وشروط المؤسسات المالية الدولية، مما أدى إلى تضخم الدين العام وتراجع قدرة الحكومات على صياغة سياسات مستقلة تراعي الأولويات الوطنية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، تتسم البيئات الوطنية بضعف التشريعات والإجراءات الديمقراطية، وغياب الأطر القانونية التي تتيح المشاركة المجتمعية، ما يؤدي إلى تراجع قيم المواطنة وضعف المشاركة المدنية. كما يفاقم المشهد العام تفكك الوحدة الوطنية، وتساعد النزعات الطائفية والمناطقية، وضعف التماسك الاجتماعي، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، وظروف عمل المنظمات المدنية والحقوقية.

3. تقلص الفضاء المدني وتقييد أدوار المجتمع المدني

يواجه المجتمع المدني العربي تضيقاً متزايداً من السلطات الحكومية ومن قوى غير دولتية تشمل أحزاباً طائفية أو ميليشيات أو جماعات قبلية تعمل على تقويض العمل المدني وحقوق الإنسان، خصوصاً في حالات الحروب أو ضعف الدولة المركزية. كما تتسم العلاقة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بالتوتر وانعدام الثقة، رغم أن بعض المنظمات تتحمل جزءاً من المسؤولية بسبب ضعف المبادرة والابتكار في المجالات التي يُتاح فيها هامش للعمل. وتتفاقم المشكلة نتيجة ضعف التنسيق والتشبيك بين المنظمات المدنية والنقابات والحركات الاجتماعية والجامعات ومراكز الأبحاث، إضافة إلى ضعف التفاعل مع الحركات الشعبية التي شكّلت خلال العقد الماضي رافعة للتغيير والديمقراطية.

4. التحديات التمويلية والحوكومية

تعاني منظمات المجتمع المدني العربية من تبعية تمويلية واضحة للجهات المانحة الأجنبية، مع ضعف قدرتها على تعبئة الموارد المحلية. وتفرض الجهات المانحة في كثير من الأحيان شروطاً مسبقة وأجندات محددة قد لا تنسجم مع أولويات المجتمعات المحلية، مما يحد

المحور الثالث: الاستراتيجيات والمقاربات والأدوار

تركز الاستراتيجيات المقترحة على رؤية شاملة تهدف إلى تمكين منظمات المجتمع المدني العربي من أداء دورها في إحداث تحول تنموي واجتماعي مستدام قائم على العدالة وحقوق الإنسان، في مواجهة التحديات البنيوية التي تعيشها المنطقة. ويمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات ضمن سبع مجموعات متكاملة تغطي مختلف أبعاد العمل.

1. تبدأ المقاربة ببناء الرؤية والسياسات التنموية المستقلة، إذ يتعين على المنظمات المدنية العربية إعداد وبلورة رؤى وسياسات ونماذج تنموية منسجمة مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في دول المنطقة، مع تكييف الأجندات العالمية من هذا المنطلق، والالتزام التام بمبادئ حقوق الإنسان ومفهوم التنمية البشرية المستدامة. كما يتطلب الأمر ترجمة هذه الرؤى إلى سياسات ومخرجات وطنية قابلة للتنفيذ، والعمل على الضغط على الحكومات لتبنيها كبدل للسياسات المفروضة من تيار العولمة السائد. إن الهدف هو صياغة نموذج تنموي قادر على التفاعل الإيجابي مع الثقافة المحلية وتطويرها نحو ثقافة المواطنة المدنية وحقوق الإنسان، وصولاً إلى بلورة رؤية عربية مشتركة للتنمية الاجتماعية تقوم على العدالة والمساواة والمبدأ الديمقراطي، وتربط المحلي بالإقليمي والعالمي ضمن منظور تنموي تحولي.

2. أما المجموعة الثانية فتتمثل في تعزيز الشراكات والتشبيك والتنسيق. لا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة دون تعاون وتفاعل منظم بين مختلف الأطراف. ويشمل ذلك تطوير استراتيجية شاملة للتشاور والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومات الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والبرلمانات والأكاديميين والجهات المانحة والحركات الاجتماعية، في إطار منظومة الحقوق والقانون الدولي. كما ينبغي توسيع الشراكات الإقليمية والدولية مع الشبكات والمنظمات التنموية، وإرساء نظام تواصل فعال متعدد المستويات – محلياً ووطنياً وإقليمياً ودولياً – يربط بين مختلف الفاعلين ويعزز تأثير العمل المدني في السياسات العامة. وتكتسب العلاقة مع الجهات المانحة أهمية خاصة، إذ يتوجب على المنظمات المدنية صياغة رؤية واضحة لدورها في التنمية والترويج لها بوسائل تفاوضية ودبلوماسية فعالة، مع الحرص على تنوع مصادر التمويل وبناء تمويل وطني يعزز استقلاليته ومصداقيته. من جهة أخرى، فإن تراجع الدول المانحة عن توفير

من استقلالية هذه المنظمات ويشوّه صورتها أمام السلطات وأمام الناس. كما أدى تركيز التمويل الدولي على البرامج الخدمية والإغائية القصيرة الأمد إلى إضعاف الدور التحولي للمجتمع المدني في مجالات المناصرة والتأثير في السياسات العامة. إلى جانب ذلك، تفتقر العديد من المنظمات إلى القدرات المؤسسية والتنظيمية والبشرية الكفؤة، سواء في مجال التخطيط أو إدارة المشاريع أو الحوكمة الداخلية. ويضاف إلى ذلك ضعف الشفافية والمساءلة وغياب مؤشرات قياس الأداء والتأثير التنموي، ما يقلل من ثقة الجمهور بعمل هذه المنظمات.

5. ضعف الدعم الإقليمي والدولي للمجتمع المدني العربي

لا تحظى منظمات المجتمع المدني في العالم العربي بالدعم الكافي من منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، ولا من المؤسسات الإقليمية الرسمية مثل جامعة الدول العربية والمنظمات التنموية العربية والإسلامية. ويؤدي ضعف التنسيق بين هذه الهيئات إلى غياب المبادرات المشتركة وتششت الجهود التنموية. إن إصلاح النظام الدولي المتعدد الأطراف، ولا سيما إلغاء حق النقض (الفيتو) وتعزيز فعالية الأمم المتحدة، يشكل خطوة أساسية لتمكين المجتمع المدني العربي ودول الجنوب من أداء دور أكبر في التنمية المستدامة وتعزيز العدالة والسلام.

الدعم كمساعدات تنموية والتوجه نحو القروض والاستثمارات يستدعي مواقف وسياسات من قبل المجتمع المدني للدفاع عن حقوقه التاريخية بتلقي المساعدات والدفاع عن فكرة المسؤولية التاريخية وواجبات الشراكة العالمية أن تساهم في تحقيق التنمية في الدول النامية. إن بلورة الموقف المتوازن بين هذه الاتجاهات هو من المهام التي يفترض أن يؤديها المجتمع المدني بكفاءة.

3. المجموعة الثالثة تُركّز على تطوير القدرات والتأثير المجتمعي، باعتبارها شرطًا أساسيًا لتمكين المجتمع المدني من أداء دوره التحويلي. ويتحقق ذلك من خلال إطلاق حملات جماهيرية للتوعية بأهداف التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، باستخدام أدوات الإعلام التقليدي والرقمي. كما يتعين تنفيذ برامج شاملة لبناء القدرات تشمل الجوانب المعرفية والمهنية والسلوكية، وتطوير مهارات التشبيك والتنسيق والتفاوض، بما يمكن المنظمات المدنية من التفاعل الفعّال مع مختلف الفاعلين التنمويين. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية العمل على تعزيز الثقافة المدنية والديمقراطية ونشر قيم المواطنة والمشاركة، إلى جانب تمكين النساء والمساواة بين الجنسين باعتبارهما محورين أساسيين في أي عملية تنموية وتحول ديمقراطي حقيقي.

4. تتمحور المجموعة الرابعة حول الرصد والمساءلة والتأثير في السياسات العام، فدور المجتمع المدني لا يقتصر على تقديم الخدمات أو التوعية، بل يشمل التأثير في السياسات ومساءلة السلطات العامة كذلك. لذا، يتعين على المنظمات المدنية العربية بناء علاقات مؤسسية ومنظمة مع الحركات الاجتماعية ذات القواعد الجماهيرية الواسعة للضغط على صناع القرار باتجاه سياسات تحقق العدالة الاجتماعية. كما ينبغي تطوير آليات فعّالة للرصد والمتابعة والتقييم تستند إلى مؤشرات حقوقية وتنموية شاملة، وإعداد تقارير دورية تُعرض في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية. ويساهم ذلك في ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة العامة، وفي مواجهة مظاهر ضعف الثقة والاستقطاب التي تهدد الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. كما يبرز هنا الدور المحوري للمجتمع المدني في نشر قيم السلام والديمقراطية ومناهضة الإرهاب والتطرف والاحتلال والعنصرية.

5. المجموعة الخامسة تتناول الاستجابة الإنسانية والتضامن الدولي بوصفهما بعدين متلازمين في العمل المدني العربي. فرغم الانتقادات التي توجّه لبعض المنظمات بسبب تركيزها على تقديم الخدمات، إلا أن استمرار هذا الدور يظل ضروريًا في ظل عجز حكومات عدّة عن تلبية احتياجات المواطنين الأساسية. ويمكن

لهذا العمل أن يكون مكملًا للمقاربة التحويلية إذا ما أدرج ضمن رؤية تربط الخدمة بالتمكين والمناصرة والتأثير في السياسات العامة. كما يساهم في بناء قواعد جماهيرية واسعة وتعزيز التحالفات القاعدية، بما يجنب المجتمع المدني التحول إلى حركة نخبوية منعزلة. وفي هذا الإطار، يحتل التضامن مع الشعب الفلسطيني موقعًا مركزيًا، باعتباره قضية عادلة تعبّر عن جوهر الصراع بين العدالة الدولية ومنظومة الهيمنة والتمييز، ومؤشرًا على تحولات النظام العالمي الراهن. إن دعم نضال الشعب الفلسطيني، ومناهضة الحروب والاحتلالات والإبادة، هو جزء أساسي من رؤية المجتمع المدني العربي لبناء عالم أكثر عدالة وسلامًا وإنسانية.

6. المجموعة السادسة تتعلق بالعمل على بلورة استراتيجية فعّالة للتواصل على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والدولية لتعزيز قيام نظام عالمي ديمقراطي متعدد الأطراف مبني على أساس القانون الدولية بهدف التنمية الاجتماعية والعدالة وحقوق الإنسان. وعلى استراتيجية التواصل هذه أن تربط بمرونة بين التشاور والتنسيق والتشبيك مختلف الفاعلين المدنيين مع الحكومات والقطاع الخاص، ومنظمات الأمم المتحدة المعنية، ضمن نظام اتصال فعال يستند إلى المقاربة الحقوقية ويضع الناس في جوهر عملية التنمية ومضمونها وشكلها ومقارباتها.

7. المجموعة السابعة هي في عمل المنظمات المدنية على إرساء علاقات تعاون مأسسة ومنظمة مع الحركات الاجتماعية والشعبية ذات المرجعيات الجماهيرية والعضوية الواسعة والأطر القاعدية بهدف الضغط على صناع القرار وإحداث تحوّل هام باتجاه السياسات المحققة للعدالة الاجتماعية. وذلك لن يتم عن طريق النخب وآراء الخبراء فقط، بل يترابط هذا الدور مع ضغط جماهيري واسع على صناع القرار.

القسم الرابع:

بدائل السياسات وتوصيات

المحور الأول: نقاط إضافية خارج "الصندوق" النيوليبرالي

يتناول هذا القسم خمس مسائل مستجدة أو مسائل اكتسبت أهمية أكبر بحكم مسار التطورات الحديثة التي طرحت تحديات وإشكاليات وأسئلة تتطلب تطوير أو تجاوز ما جاء في برنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية عام 1995، دون أن يعني ذلك أنها تشكل قائمة حصرية.

المسألة الأولى: نحو فهم جديد للعمل والتحول إلى مجتمع رعاية

يدعو الإجراء (هـ) من الفصل الثالث من إعلان وبرنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية إلى "الاعتراف بالعمل والعمالة وفهمهما على نحو أوسع". وهذه نقطة بالغة الأهمية من منظور الحاضر والمستقبل، ولها طابع تحويلي يطال فهم العمل، والمساواة بين الجنسين، والتحول المجتمعي الأشمل نحو مجتمع رعاية. ويمكن اعتبار المعالجة التي تتضمنها هذه الفقرة مثلاً تطبيقاً على المقاربة التكاملية، فهي تجمع بين تطور النظرة إلى تعريف العمل وتوسيعها استناداً بالدرجة الأولى إلى جهد منظمة العمل الدولية³⁵، وبين النقد النسوي للنظريات الاقتصادية السائدة بما فيها ما يتعلق بالعمل، وضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين، وبين إدراج كل ذلك في سياق تحول مجتمعي أكثر شمولاً.

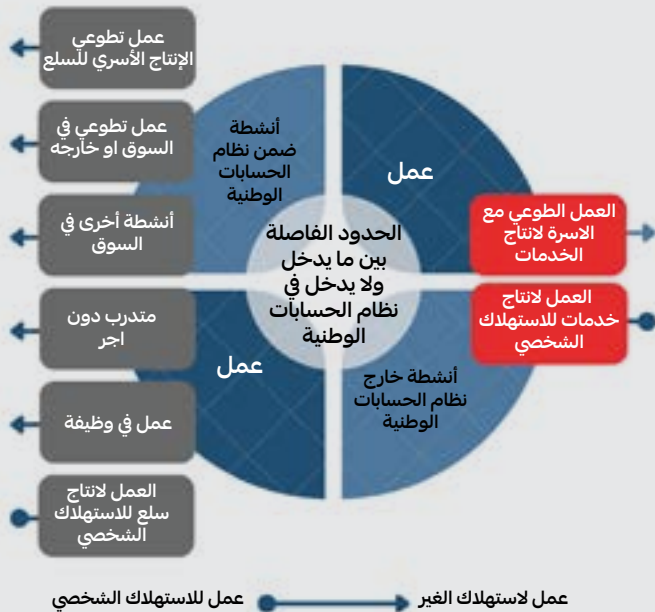
(أ) عن تعريف العمل

لم تترافق التغيرات الواقعية التي طالت تنظيم العمل وسوق العمل مع تطور متناسب في المفاهيم والتشريعات والأطر الناظمة للعمل التي بقيت تقليدية ونمطية.

حتى اليوم، لا يزال هناك خلط متعمد في المفاهيم

بين العمل work بما هو مفهوم واسع وبين التشغيل employment في سوق العمل، والفصل بين العمل المنتج والعمل غير المنتج؛ وبين دور الإنتاج ودور إعادة الإنتاج productive v/s reproductive، ثم اختزال دور إعادة الإنتاج في الأدبيات التقليدية بالدور الإنجابي والرعاي الذي يُقصد به عموماً المسؤوليات الأسرية والأعمال المنزلية التي تقوم بها النساء دون أجر مدفوع بشكل عام. وطبعاً، لا يُحتسب العمل الرعاي غير المدفوع الأجر في الحسابات الوطنية بما يوحي للناس بأن هذه العمل لا قيمة اقتصادية له.

الشكل 2: أنواع العمل حسب منظمة العمل الدولية 2023



خلال السنوات الأخيرة، اجتهدت منظمة العمل الدولية (وغيرها من الباحثين) بتطوير فهم واسع للعمل حسب كل المكونات الرئيسية على النحو المبين في الشكل المرفق³⁶. يتعدى ما يتضمنه هذا الشكل توسيع عدد المكونات التي تدرج عادة ضمن مفهوم العمل، بل هو يتضمن مراجعة

عميقة لهذا المفهوم حيث العمل هو نشاط إنساني كلي لا يختزل في سوق العمل الذي هو حيز محدد للنشاط الإنساني في الاقتصاد. ويبين هذا الشكل أن المكونات التي تقع خارج سوق العمل والحسابات الوطنية قد تستغرق وقتاً أطول وجهداً أكبر من الوظيفة المحددة الذي يقوم به الفرد، أو الأسرة. وبناء عليه، فإن إبقاء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال التطوعية وغيرها خارج الحسابات الوطنية، لا يعبر عن نقص في أهميتها بقدر ما يعبر عن قصور وجزئية قياسات الحسابات الوطنية والنتائج المحلي، وبما يؤكد الحاجة إلى مفهوم جديد ومراجعة كل الثنائيات الأخرى التي تعزل مكونات النشاط الإنساني ومجالاته، وأولها مراجعة الفصل بين دوري الإنتاج وإعادة الإنتاج (الرعاية) الذي يشكّل ركيزة أساسية في التمييز ضد النساء.

ب) النقد النسوي للاقتصاد

يتضمن النقد النسوي للنظرية (النظريات) الاقتصادية السائدة مراجعة بعض المفاهيم الأساسية، وهو نقىض إدماج النساء في الأنماط الاقتصادية السائدة والبرامج المتفرعة عن هذه الفهم والمتمثلة مثلاً في ما يسمى برامج التمكين الاقتصادي للنساء. يتضمن هذا النقد إعادة الاعتبار للقيمة الاستعمالية مقابل الهيمنة شبه المطلقة للقيمة التبادلية؛ وإعادة الاعتبار لعملية إعادة الإنتاج (الشاملة) مقابل هيمنة مفهوم العمل المنتج بالمعنى الاقتصادي الضيق؛ وإعادة الاعتبار للمجتمع ورفض اختزاله في السوق. ويشير ذلك إلى تحول يتجاوز الاقتصاد البحث، ويطلّ المجتمع والعلاقات الاجتماعية والإنسانية بشكل عام.

في نقدها للمجتمع البطريركي، نقضت الحركة النسوية فكرة الفصل القطعي بين المجالين العام والخاص الذي يتجلى في النظام الرأسمالي ثنائية السوق-الأسرة. كما نقضت أيضاً فكرة الفصل القطعي بين دوري الإنتاج وإعادة الإنتاج، وحصر القيمة الاقتصادية لما ينتج في السوق. ويجب أن نفهم تركيز الاقتصاد النسوي على قيمة العمل الرعائي، وعلى محورية دور إعادة الإنتاج، على أنه بمعنى ما إعادة الاعتبار إلى المفهوم الأصلي للاقتصاد بما هو إدارة شؤون المنزل المعيشية economy (أيكونوميا)، وهذا أمر له بعد نظري نقدي هام للنظرية الاقتصادية الرأسمالية السائدة نفسها.

ج- نحو التحول المجتمعي

دمجت الفقرة السابقة بين إعادة تعريف العمل، والمساواة بين الجنسين، والنقد النسوي للاقتصاد باعتبارها أوجه لمسار مشترك واحد. ويتطلب اكتمال الحلقة إدماج ذلك مع مسار التحول المجتمعي الأكثر عمومية، من حيث

المراجعة المطلوبة والتطوير الضروري للمجتمع نفسه. وهنا أيضاً يتحد المنظور الحقوقي-التنموي، وبشكل أكثر تحديداً، المنظور الاجتماعي، مع المنظور النسوي في تصور طبيعة وأنماط العلاقات والروابط والتنظيمات المجتمعية. ويشكل مفهوم "مجتمع الرعاية"³⁷ care society مدخلاً مناسباً لذلك، وهو مفهوم ذو بعد نسوي قوي إضافة إلى مضمونه الاجتماعي وأساسه الحقوقي.

إن الفهم الجديد للمجتمع والعلاقات الاجتماعية ومسؤوليات الأطراف والمؤسسات في منظور (باراديجم paradigm) (إطار مفهومي، نموذج نظري واسع) مجتمع الرعاية، هو اعتبار أن كل إنسان-أياً كان-يحتاج للاعتماد على الآخرين على امتداد دورة حياته، كما يحتاج الآخرون للاعتماد عليه. ويجب النظر إلى هذا الاعتماد المتبادل باعتباره حقيقة ناتجة أصلاً عن تشكّل الإنسان ووعيه وفردته وفرديته في المجتمع ومن خلاله وبواسطة التفاعلات البينية بين الأفراد والجماعات؛ كما أنه الحالة الطبيعية في الحياة العصرية اليوم نظراً لتقسيم العمل الشديد على كل المستويات. وبهذا المعنى، فإن النظريات التي تجعل من الإنسان الفرد المكتفي ذاتياً أساس النظرية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعتبر أن حالة التبعية أو الحاجة إلى الآخرين هي حالة استثنائية أو تمثل ضعفاً هي نظرية خاطئة تماماً، والنتائج المترتبة عن المقاربتين مختلفة لجهة النظرة إلى العلاقات الاجتماعية وإلى النشاط الاقتصادي وأهدافه.

وفقاً لمفهوم مجتمع الرعاية، فإن الجميع يحتاج إلى الجميع، والجميع يهتم بالجميع، والجميع يهتم بالكوكب. ولذلك، فإن تبني مفهوم مجتمع الرعاية في مسار إصلاح المجتمعات وتنظيمها وتطويرها، هو مسار تحويلي للنظام الاقتصادي والاجتماعي وللثقافة السائدة نحو العدالة للجميع، ونحو إعادة الاعتبار لمبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، لأنه يعيد النظر ببعض المراكز الأساسية التي يقوم عليها نظام التمييز الطبقي والبطريركي-الذكوري. مثل هذا المسار هو نموذج لما يمكن أن يكون عليه العمل من أجل التنمية الاجتماعية، وهو مسار ممكن في بلداننا مبدئياً، ويجب تحويل هذه إمكانية إلى واقع متحقق.

المسألة الثانية: التعليم في سياق منظومة القيم والثقافة

تشكل المعرفة والثقافة بعداً هاماً جداً في التنمية، بما في ذلك التعليم الذي يركز عليه الخطاب التقليدي. يشمل التعامل مع التعليم ثلاثة مستويات رئيسية هي:

1. التعليم والمعرفة والثقافة: التجديد المطلوب في

الأديبات التنموية هو التعامل مع التعليم بالدرجة الأولى بصفته إحدى وسائل إنفاذ الحق في المعرفة والثقافة، وأحد مكوناته. تتطلب الأزمات الوجودية التي تواجهها المجتمعات والبلدان والعالم بأسره إيلاء أهمية أكبر لمنظومة القيم الموجهة للنشاط الإنساني والسياسات، وللمعرفة والثقافة والعلوم والتفكير العلمي النقدي. كما يجب التخلي الكامل عن فكرة التراتبية بين العلوم بحيث توضع العلوم الاجتماعية والإنسانية والفلسفة والفنون والآداب، وكل ما يمكن أن يحمل معه حساً نقدياً وتاريخياً لنمط الحياة، في مرتبة دونية مقارنة بما يُسمّى بالعلوم الطبيعية أو الدقيقة، والتي تختزل بدورها في التكنولوجيا. ويحصل نتيجة ذلك تباين غير منطقي بين التوسع الكبير في العلوم المتخصصة والتكنولوجيا من جهة، والتراجع في انتشار التفكير العلمي أمام مختلف أنواع الأساطير القديم منها والمستحدث، بما في ذلك أساطير الحلول التكنولوجية لمشكلات العالم. فالتعليم من منظور التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان لا بد أن يتضمن التلازم بين تعزيز التفكير العلمي النقدي في شقه المعرفي، وتعزيز بناء منظومة القيم والسلوكيات القائمة على احترام متطلبات العدالة الاجتماعية والمساواة والحق في الثقافة والتمتع بالفنون والآداب والجمال والمعرفة.

2. العلم والتكنولوجيا والتفاعل البشري: بعد جائحة كورونا و"الذكاء الاصطناعي"، انتشرت تصورات ترى مستقبل التعليم في التعليم عن بعد، وأنه سيكون فردياً وبدور أساسي للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بحيث يجري الاستغناء عن وظيفة المدرس بنسبة كبيرة، لصالح المرشد الإلكتروني الفردي أو الجماعي. يعني ذلك ببساطة تقليص التفاعل البشري المباشر بين التلاميذ والطلاب، وبينهم وبين الكادر التعليمي من مدرسين وأساتذة ومشرفين على الأبحاث... الخ. لا يخلو مثل هذا التصور من السذاجة والتبسيط، ولكنه أيضاً يخفي توجهها أيديولوجياً اختزالياً على حساب الإنسان. ثمة أهمية كبيرة لقمة التنمية الاجتماعية وللفاعلين في اتجاه العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، تتمثل في تفكيك هذه السردية "الروبوئية"، وإعادة الاعتبار إلى محورية الإنسان في العملية التعليمية وفي الثقافة ومنظومة القيم، والتركيز على الأهمية الكبرى للعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والفنون والآداب والفلسفة في تشكيل الحضارة البشرية وفي بناء مستقبل مزدهر للإنسان.

3. في البعد الاجتماعي للعملية التعليمية: المشكلة الأكثر أهمية تتمثل في إشكالية اللامساواة والتفاوت المتعدد الأبعاد في هذا المجال. فخلال العقود التي تلت استقلال البلدان النامية، ومنها بلداننا العربية، كان تعميم التعليم مكوناً أساسياً من مشروع بناء الدولة

الحديثة المستقلة والتنمية، كما كان وسيلة للترقي الاجتماعي والوظيفي. وقد تراجعت هذه الوظائف الإيجابية الدافعة لدينامية صاعدة ودامجة مع التوجهات النيوليبرالية وسياساتها التقشفية، فحصل انفصام بين التعليم والعمل، كما حصل تراجع عن فكرة رفع المستوى التعليمي ذي النوعية الجيدة للجميع وبمسؤولية الدولة، لصالح تخصيص التعليم الجيد لفئة محددة من أصحاب الامتيازات، والاكتفاء بالحد الأدنى للآخرين. ساهم في ذلك التوجه المتصاعد لخصخصة التعليم وتحويله إلى سلعة تجارية لصالح القطاع الخاص، لاسيما الاختصاصات التعليمية ذات الأهمية الاقتصادية أو السياسية بالنسبة لأصحاب القرار. ولذلك، نشهد اليوم عملية معكوسة يتحول فيها التعليم من آلية تمكين وترقي اجتماعي وتقليص الاستقطاب، إلى آلية مولدة للتفاوت واللامساواة، أو آلية لإعادة إنتاجها. وبدل التعليم الواحد، بات عندنا تعليمان، واحد للفقراء وواحد لأصحاب الامتيازات، عكس ما هو مطلوب وما كان عليه الأمر.

المسألة الثالثة: الحق في الصحة ودروس جائحة كورونا

يتعلق الأمر بالحق في الصحة، لا بالحق في الرعاية الصحية والعلاج من الأمراض فقط. وهذا الحق يشمل الحق في بيئة صحية في مكاني العمل والسكن، والهواء النظيف، وغياب التلوث البيئي، والصحة النفسية، والتفاعل مع الأقران ومع مختلف الفئات العمرية، وممارسة الرياضة، وغياب التوتر والضغط... الخ. وبالتركيز على دروس جائحة كورونا، آخر الأوبئة التي تعرضت لها البشرية على نطاق واسع، فإن الدول المتقدمة صناعتياً اعتبرت نفسها محصنة إزاء أي جائحة أو انتشار وبائي، مع العلم أنه لم تمض سنوات كثيرة على وباء الإيدز. كما ضغطت السياسات التقشفية على الموازنات المخصصة للقطاع الصحي، وهو ما ترك آثاراً سلبية لاسيما في الدول النامية. وأدت خصخصة الصحة إلى تضخم التركيز على الجانب العلاجي على حساب الوقاية والرعاية الصحية الأولية؛ وبالتلازم مع ذلك، السعي وراء تعظيم الربح وتجارة الأدوية.

من منظور التنمية الاجتماعية، لا مفر من استخلاص دروس و أولويات أخرى:

1. كشفت الجائحة أهمية الرعاية وأهمية دور النساء والأسرة في امتصاص الأزمات، وهو ما يجب أن يترجم في الإقرار بذلك والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي على هذه الأساس، وتأكيد الحاجة للتحويل إلى "مجتمع رعاية".

2. كشفت الجائحة الحاجة إلى العودة إلى مفهوم الحق في الصحة بمعناه الواسع؛

3. في عملية إنتاج وتوزيع اللقاحات، رفضت الدول الكبرى تعليق العمل بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لتسهيل عملية إنتاج اللقاحات بكلفة متدنية في الدول النامية، وذلك ضماناً لأرباح شركات الادوية العملاقة. وهو ما يؤكد الطابع اللإنساني للسياسات السائدة، ما يجعل من مراجعة الاتفاقيات ذلك الصلة من أولويات الضغط العالمي والوطني في هذا المجال؛

4. جائحة كورونا، كما أزمة التغير المناخي، هي إثبات للطابع "الكوارثي" للعولمة. والبدليل عنها هو البحث عن نموذج للتطور الحضاري تعبر عنه منظومة الحقوق وأجندات التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، والتخلي الكامل عن النماذج التي تجعل الاقتصاد متحكماً بدوائر الحياة الاجتماعية بما في ذلك الصحة، أو التي تريد أن تحل "توتاليتارية المراقبة" الرقمية محل الحريات العامة والشخصية، وأن تشكل دولاً "نيو-توتاليتارية" على هذا الأساس.³⁸

المسألة الرابعة: التدهور البيئي من منظور التنمية الاجتماعية

نجح الخطاب النيوليبرالي في الاستحواذ على قضية التدهور البيئي، وباتت معالجات التدهور البيئي أقرب ما تكون إلى مشروعية جديدة، وفرصة للاستثمار المربح، ومناورة لتوجيه الاهتمام الشعبي والسياسي نحو قضايا بعينها ومعالجاتها المقترحة التي تتميز بالفشل الذريع في تحقيق النتائج.

إن مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتفاوتة" لا يترجم إلى سياسات وتدخلات فعلية، والخطاب النيوليبرالي الراهن يهملش بالكامل المقاربة الاجتماعية للمشكلات البيئية. فالمعالجات المقترحة هي من نوع التعويضات والمساعدات الإنسانية، ودعوات إلى اعتماد اقتصادات "متعددة الألوان" (الاقتصاد الأخضر أو الأزرق، والتحول الطاق... الخ)؛ وكلها فرص لمزيد من الاستثمار والربح، أو الاستدانة من مصادر التمويل العالمية بما يتسبب بالمزيد من التبعية وانحراف السياسات والخطط عن الأولويات الوطنية.

يشمل التدهور البيئي في السردية البديلة مشكلات متعددة غير قابلة للاختزال بالتغير المناخي وحده. فهناك مشكلات من نوع التصحر والنقص الحاد في المياه؛ والتضخم العمراني الحضري العشوائي، وتلوث الهواء؛ والدمار الكبير الذي تتسبب به الحروب الذي يشكل كارثة بيئية غير مسبوقة في بعض البلدان (غزة مثلاً، وسوريا... الخ)؛ أو

تلوث مساحات كبيرة من البلدان بالذخائر غير المنفجرة والألغام أو بالمخلفات الكيميائية والمشعة المستخدمة في الحروب والنزاعات؛ والتدمير الواسع للبيئة بسبب النشاط الاستخراجي للمعادن والموارد الأخرى... الخ. من هنا الحاجة إلى تغيير المقاربة إلى أزمة التدهور البيئي، بما في ذلك التغير المناخي. ولا يمكن على سبيل المثال الزعم بالالتزام بالهدف 13 للتنمية المستدامة دون الالتزام بالهدف 12. فالتغير المناخي هو مثل رأس جبل الجليد، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة السائدة هي جسمه الأكبر والأكثر أهمية. لا بل إن التغير المناخي هو بمعنى ما مشكلة اقتصادية-اجتماعية وحضارية بالمعنى الشامل أكثر من كونه مشكلة بيئية بالمعنى التقني. فهو وليد الفشل المتعدد الأبعاد لمسار التطور الحضاري منذ الثورة الصناعية، والمستوى المتقدم والخطر لهذه الأزمة متولد عن نموذج العولمة النيوليبرالية حيث لا يزال اليمين العالم المتطرف يعتبره مجرد خدعة! كما في خطاب الرئيس ترامب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثمانين لعام 2025.

المسألة الخامسة: نحو اتفاقية دولية عن الحق في التنمية

ثمة مسار أممي راهن داخل مؤسسات الأمم المتحدة يبحث في تحويل الإعلان العالمي عن الحق في التنمية الصادر عام 1986³⁹ إلى اتفاقية مفصلة، تنضم إليها الدول وتصادق عليها، وتصبح جزءاً من القانون الدولي الملزم وفق آليات الأمم المتحدة⁴⁰. هذا المسار بالغ الأهمية من منظور التنمية الاجتماعية والقمة المقبلة المقررة لعام 2025. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن البعد العالمي في التنمية الاجتماعية، وفي الأزمات الاجتماعية يصبح أكثر أهمية، لاسيما مع المؤشرات المقلقة للتحول نحو نظام عالمي أحادي القطب متوحش على كل المستويات.

لقد أمكن إقرار الإعلان العالمي للحق في التنمية عام 1986 بفعل المواجهة الناجحة إلى خاضتها الدول النامية، ولاسيما المجموعة الأفريقية، التي كان لها مساهمة كبيرة في ذلك. وفي المسار الحالي، تدور في أروقة اللجان التي تحضر مسودة الاتفاقية المواجهة نفسها بين العالمين الأول والثالث، حيث تظهر مقاومة كبيرة من الدول الصناعية الكبرى في الشمال العالمي للإقرار بكامل مضمون الاعتراف بالحق في التنمية بما في ذلك حق تقرير المصير، بما هو حق للشعوب والأمم والبلدان. ومن وجهة نظر التنمية الاجتماعية، فإن الحق في التنمية ومن ضمنه الحق في تقرير المصير بالمعنيين السياسي والاقتصادي-الاجتماعي المتضمن أيضاً الحق في اختيار النظام الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة الوطنية على الموارد، يشكل متما أساسياً لأي برنامج عمل للتنمية الاجتماعية، لا بل مكوناً

المحور الثالث: توصيات تتعلق بالمجتمع المدني

في ضوء ما تقدم، فإن أبرز التوصيات المتعلقة بدور المجتمع المدني ومنظماته في التنمية الاجتماعية هي التالي:

1. إعداد وتنفيذ برنامج للمناصرة والتعبئة حول التنمية الاجتماعية انطلاقاً من النصوص السابقة والحالية، ومن التصورات النقدية للمجتمع المدني في هذا المجال، بهدف تثقيف الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني بالمبادئ والأجندة التي تقوم عليها التنمية الاجتماعية. كذلك، قد يتضمن هذا البرنامج الضغط على صناع القرار على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لتبني مفاهيم ومقاربات تتسق وتتسجم مع منظور الحقوق-التنمية. كما قد تكون وسائل التواصل الاجتماعي إحدى الأدوات الهامة في إثارة وعي الرأي العام بقضايا التنمية الاجتماعية.
2. تعزيز المرجعيات الجماهيرية للمنظمات المدنية سواء من خلال التنسيق والتعاون مع المنظمات القاعدية العربية أو من خلال العلاقة المباشرة بين المنظمات غير الحكومية المهنية والتنموية والحركات الاجتماعية والجماهيرية، من أجل التضامن في وجه الأزمات والحروب، والتأثير بالسياسات التنموية العامة أو من خلال رؤيتها لعمليات التحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وتعزيز مساحات العمل للمجتمع المدني في البلدان العربية.
3. مساهمة منظمات المجتمع المدني في بلورة واعتماد نظام رصد ومتابعة وتقييم مشترك، أدوات تحليل وقياس ومؤشرات أكثر دلالة من تلك المستخدمة في التيار الرئيسي، وأكثر ملاءمة لخصائص مجتمعاتنا وواقع قواعد البيانات والسياسات فيها.
4. تطوير مدونة سلوك (Code of Conduct) تعتمدها المنظمات المدنية في العالم العربي للعلاقة مع جميع الأطراف المعنية بالتنمية سواء الحكومات الوطنية أو الجهات المانحة أو المنظمات المحلية أو منظمات الأمم المتحدة أو المنظمات المالية الدولية الأخرى والحركات الاجتماعية وغيرها. يجب أن تحدد هذه "المدونة" المبادئ والخطوط العامة الموجهة لعلاقة منظمات المجتمع المدني مع جميع الأطراف المعنية.
5. اقتراح وإعداد برنامج واسع لتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني المعرفية وعلى مستوى المهارات وأدوات المتابعة والتقييم وإعداد التقارير، على المستوى الوطني أو الإقليمي. وإن تلعب الشبكات الإقليمية التنموية العابر للاختصاصات (مثل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وغيرها) دور المبادر إلى مثل تصميم وتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون

عضوياً في هذا البرنامج. وبهذا المعنى، فإن برنامج العمل الجديد للعمل من أجل التنمية الاجتماعية، لا بد أن يشتمل بدوره على الضغط بكل الوسائل من أجل إقرار هذه الاتفاقية في مضمون متسق مع منظومة الحقوق، ويطوّر ويفضّل ما جاء في الإعلان العالمي.

المحور الثاني: مقترحات لسياسات لمواجهة التحديات الإقليمية

يمكن اقتراح سياسات مساعدة على التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية على النحو التالي:

1. استعادة السلام وإدارة النزاعات بفعالية من قبل المنطقة العربية بما هي شرط أساسي للتعافي والاستقرار والتنمية المستدامة.
2. إعادة النظر في دور الدولة في التنمية وتعزيز هذا الدور في التوجيه والتخطيط الاستراتيجي الشامل، لا سيما سياسات التنمية الاجتماعية لإدارة العديد من المشكلات القائمة، كالفقر، وتهميش الفئات، والأمن الغذائي، والبطالة؛ بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والغذاء والعمل والتدريب المهني والثقافة والإسكان والبيئة، بهدف الحد من عدم المساواة وتعزيز التكامل بين المجالين الاجتماعي والاقتصادي.
3. تمكين النساء وزيادة مشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية وعمليات صنع القرار. فمن غير المرجح أن ينجح التعافي والتنمية بدون المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.
4. تعزيز الحوكمة الديمقراطية على مستوى الدولة والمجتمع ركيزة أساسية للتنمية. ويشمل ذلك مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان تداول السلطة سلمياً، وتطبيق سيادة القانون مع الدفاع عن حقوق الإنسان.
5. إجراء إصلاح طال انتظاره للقطاع العام من أجل كفاءة وفعالية إدارة المجتمع نحو العدالة الاجتماعية والحقوق.
6. اعتماد اللامركزية والحوكمة المحلية، للاضطلاع بدور هام في توفير خدمات أكثر كفاءة ومشاركة فعالة في التنمية.
7. اعتبار التنمية خياراً تكاملياً يوحد الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة ويستخدمها بكفاءة وبشكل متكامل لتلبية الاحتياجات التنموية. كما أنها عملية شاملة تتطلب مشاركة القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والحكم المحلي، والمواطنين.

مع الشبكات الإقليمية الأخرى، والمنظمات الوطنية المهمة.

6. دعم المنظمات الخدمائية والإغاثية في هذه الظروف الاستثنائية بكل الوسائل، مع الأخذ بعين الاعتبار ربط هذه العمليات الإغاثية بأهداف التنمية الاجتماعية على المديين المتوسط والبعيد.

7. وضع خطة تواصل وضغط على المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها الإقليمية والمتخصصة من أجل تخصيص مساحة ممأسسة أكثر فعالية لمنظمات المجتمع المدني في العالم العربي في صنع السياسات، لاسيما المستقلة منها، وعدم اقتصار الدعم على الحكومات أو المنظمات المرتبطة أو التي لا تقوم بدور تحويلي.

8. الدفاع عن النظام العالمي متعدد الأطراف وذلك لإسماع صوت الدول الصغيرة والكبيرة على السواء، وخاصة دول الجنوب العالمي، والوصول إلى وثائق سياسية وتنموية تعبر عن رأي مجموعة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة سواء دول الجنوب أو دول الشمال. في هذا الإطار، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المكان الأنسب والأهم لإدارة هذا النقاش العالمي والوصول إلى حلول مستدامة لكافة الموضوعات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية. يجب أن تلعب المنظمات المدنية العربية دوراً هاماً على هذا الصعيد وخاصة في مواجهة المقاربة أحادية الجانب التي تعزز من هيمنة الدول الكبرى وتقلل من شأن القانون الدولي والشرعية الدولية كأسس متينة للحكومة الديمقراطية والحرية والعدالة في العالم. إن النضال من أجل بناء نظام عالمي متعدد الأطراف مبني على قواعد حقوق الإنسان والقانون الدولية، هو دور هام من أدوار المجتمعات المدنية في العالم، بما فيها المجتمعات المدنية في العالم العربي.

المراجع بالعربية:

1. أديب نعمه، التنمية والفقر: مراجعة نقدية للمفاهيم وأدوات القياس، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.
2. الأمم المتحدة، إعلان الحق في التنمية، نيويورك، 1986. https://www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf
3. الأمم المتحدة، تقرير التنمية المستدامة المقدم إلى القمة 2023، نيويورك، 2023. https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023_Arabic.pdf
4. الأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، جنيف، 2020. <https://docs.un.org/ar/A/HRC/44/40>
5. الأمم المتحدة، ميثاق المستقبل، نيويورك، 2024. <https://undocs.org/ar/A/79/L.2>
6. الأمم المتحدة، نص مشروع الوثيقة الختامية لقمة كوبنهاغن، نيويورك، 1994. <https://digitallibrary.un.org/record/162985?ln=en&v=pdf#files>
7. الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التحول الأخضر في المنطقة العربية: تحديات وسياسات، بيروت، 2025.
8. البارومتر العربي، تفضيلات النظام السياسي والديمقراطية في المنطقة العربية، الموجة الثامنة، 2023. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVIII_Democracy_Political_System_Pref_ARA.pdf
9. البنك الدولي، العدالة الاجتماعية والنمو الشامل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن، 2022.
10. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية 2024، واشنطن، 2024. https://databankfiles.worldbank.org/public/ddpext_download
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب آسيا، الأمم المتحدة "دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، بيروت 2016.
12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مراجعة منتصف المدة لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بيروت، 2023.
13. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نتائج استطلاع المؤشر العربي 2019-2020، الدوحة، قطر، 2020.
14. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، الأرقام الرئيسية والتوجهات العالمية، جنيف، 2024. <https://www.unhcr.org/global-trends>
15. المنتدى الاجتماعي العربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، عمان، 2020.
16. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي 2024، جنيف، 2024. <https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2024>
17. المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر القدرة التنافسية العالمية 2024، جنيف، 2024. <https://www.weforum.org/reports>
18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022: تعظيم الفرص لتعافي يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19، نيويورك، 2022. <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tqrry-altmmyt-alansanyt-alrbyt-lam-2022-tzym-alfrs-ltaf-yshml-aljmy-wyzz-alqdr-ly-mwajht-alazmat-fy-hqbt-ma-bd-kwfyd-19>
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لعام 2024: إعادة تصور المستقبل في عالم الأزمات المتعددة، نيويورك، 2024. <https://hdr.undp.org/content/2024-human-development-report-ar>
20. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، البيئة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية 2024، بروني، 2024. <https://www.unep.org/ar>
21. جوزيف ستيغلز، عولمة وسخطها من جديد: مناهضة العولمة في عهد ترامب، نيويورك، 2017.
22. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (الشبكة)، ورقة موقف حول الإعلان السياسي لقمة التنمية الاجتماعية الثانية، بيروت، 2024. https://www.annd.org/uploads/publications/Reaction_Ar_copy.pdf
23. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، التقرير الإقليمي حول العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، بيروت، 2021.
24. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، التنمية من منظور الحقوق: مراجعة السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية، بيروت، 2022.
25. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: الحق في الصحة، بيروت، 2023. https://www.annd.org/uploads/publications/THE_ARAB_WATCH_REPORT_2023_-ARA-V1-30_oct.pdf
26. صندوق النقد الدولي (IMF)، آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة التحول في ظل التحديات الجيوسياسية، واشنطن، أبريل 2025. <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO>
27. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (ECLAC)، مجتمع الرعاية في أمريكا اللاتينية: مفاهيم وتجارب، سانتياغو، 2022. <https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/cd329748-60da-44c0-8cb4-f7349759b051/content>
28. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024، بيروت، 2024. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-sustainable-development-report-2024-arabic_0.pdf
29. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحولات سوق العمل العربي في مرحلة ما بعد الجائحة، بيروت، 2023. <https://www.unescwa.org/ar/publications>
30. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير آفاق الدين والسياسة المالية في المنطقة العربية 2024، بيروت، 2024. <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/executive-summary/debt-fiscal-outlook-report-arab-region-summary-arabic.pdf>
31. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2023-2024، بيروت، 2024. <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2023-2024-arabic.pdf>

32. لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملاحظات الختامية حول تقارير الدول العربية، جنيف، 2022-
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=ar&TreatyID=9&DocTypeID=5. 2024
33. لجنة الإحصاء بمنظمة العمل الدولية، قرار حول معايير قياس العمل، جنيف، 2013. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/normativeinstrument/wcms_230304.pdf
34. لجنة الخبراء برئاسة جوزيف ستيفلتز وأمارتيا سن وجان بول فيتوسي، تقرير لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، باريس،
<https://ec.europa.eu/eurostat/documents/8131721/8131772/Stiglitz-Sen-Fitoussi-Commission-report.pdf>. 2010
35. مجلس حقوق الإنسان، مسودة الاتفاقية الدولية بشأن الحق في التنمية، جنيف، 2024. <https://docs.un.org/ar/A/HRC/WG.2/23/2>
36. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حرية تكوين الجمعيات والعمل المدني في العالم العربي، القاهرة، 2023.
37. مركز دراسات الوحدة العربية، العقد الاجتماعي الجديد في المنطقة العربية، بيروت، 2023.
38. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، الإنفاق العسكري العالمي لعام 2024، ستوكهولم، 2025. https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-04/2504_fs_milex_2024.pdf
39. معهد عصام فارس للسياسات العامة، دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية في لبنان، بيروت، 2021.
40. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، الاحتياجات الإنسانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2024، نيويورك،
<https://www.unocha.org/ar>. 2024
41. منظمة أوكسفام (Oxfam)، اللامساواة في العالم العربي: بين الثروة والحرمان، بيروت، 2023. <https://www.oxfam.org/ar/research>
42. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تقرير الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية 2024، القاهرة، 2024. <https://www.fao.org/publications/ar>
43. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، التقرير العالمي حول التنمية الشاملة 2024، باريس، 2024. <https://www.oecd.org/inclusive-growth>
44. منظمة العمل الدولية (ILO)، التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية: اتجاهات 2024، بيروت، 2024. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_912983.pdf
45. منظمة العمل الدولية (ILO)، العمل اللائق في المنطقة العربية: التحديات والفرص بعد الجائحة، جنيف، 2023. <https://www.ilo.org/beirut/publications/lang--ar/index.htm>
46. موران، إدغار، الأزمت المعاصرة وآفاق المجتمعات الحديثة، باريس، 2021. https://www.franceinfo.fr/culture/livres/edgar-morin/2021-edgar-morin-espere-que-les-forces-creatives-et-lucides-vont-s-imposer-face-a-la-crise-du-covid-19-meme-si-elles-sont-encore-tres-faibles_4240965.html

المراجع بالإنكليزية

- Abdel Samad, Ziad., "Civil Society in the Arab Region, Its Necessary Role and the Obstacles for Fulfillment", 47
[Washington DC, May 2006](https://www.washingtonpost.com/archive/local/2006/05/01/)
- Arab NGO Network for Development (ANND), "[Reaction Paper](#) to the Draft Political Declaration for the World Social Summit II (WSSD2)", Beirut, July 2025
- ."Regional Report in Civic Spaces in Arab Countries 2023".
- ."Annual Report of Arab NGOs for Development 2024".
- ."Environment Conducive for Civil Society in the Arab Region" 2017".
- ."National Evaluation of the vulnerable environment for organizations of civil society, the case of Lebanon".
- ."The civic space report 2019-2020".
- ."Extremism and Repression Reinforces the Link Between Civilians and Politics" 2023.
- ."The Reality of Civic Space and the Role of Civil Society in Social Development", [Civic Space Monitor](#).
- Arab NGO Network for Development (ANND), "[Food for Thought](#) Paper, Intergovernmental Negotiations of the Political Declaration of the World Social Summit in 2025", under the title "[The Second World Summit for Social Development](#)", 7 March 2025
- Voluntary National Reports" (VNR), Mauritania 2024, Syria 2023, Bahrain 2023, Sudan 2022, Jordan 2022, Egypt 2021, Tunisia 2021, Lebanon 2018
- Department of Economic and Social Affairs UNU-Wider, United Nations University World Institute for Development.
- Economics Research. "A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress" [World Social Report 2025](#), UN 2025
- Farouky, Naila., "The State of Arab Philanthropy and the Case of Change", Routledge, UK., May 2016.
50. Global Coalition for Social Protection Floors, "Second World Summit for Social Development-Resources" September. 51
- 2025
- Hadeel, Tania, [The Future of Third Sector Research](#), Chapter: "Analyzing Civil Society in the Arab World: A Conceptual Review" PP 203-210, December 2024
- Karajah, Sa'ed., "Civil Society in the Arab World: The Missing Concept", The International Center for Not-For Profit Law (ICNC), Amman-Jordan, May 2016
- Krayem, Hassan., Neme' Adib., Abdulhadi, Izzat., Social Watch "Development in the Arab World and Role of Arab NGOs", 1995
- ."Principal Tendencies", Beirut 2020-2021.
55. Makki, Mai., "Principal Tendencies", Beirut 2020-2021.
56. Rishmawi Mervat & Morris Tim., "Overview of Civil Society in the Arab World", October 2007.
57. UN Research Institute for Social Development, "On the Road for Social Development Video, Evidence based, Regional Perception", July 25, 2025

- 1 - انظر نص مشروع الوثيقة الختامية لقمة كوبنهاغن المنشورة عام 1994: <https://digitallibrary.un.org/record/162985?ln=en&v=pdf#files>
- 2 - انظر تقرير التنمية المستدامة المقدم إلى القمة عام 2023، الرابط: https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023_Arabic.pdf
- 3 - انظر "ميثاق المستقبل" الذي اعتمدته القمة عام 2024، الرابط: <https://undocs.org/ar/A/79/L.2>
- 4 - انظر "ورقة موقف على الإعلان السياسي لقمة التنمية الاجتماعية الثانية" التي أعدتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (الشبكة) على الرابط: https://www.annd.org/uploads/publications/Reaction_Ar_copy.pdf
- 5 - ينص الالتزام الأول لإعلان كوبنهاغن على ما يلي: "نلتزم بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية". وهو لا يغفل البعدين السياسي/القانوني والثقافي على غرار التفسيرات المدرسية للتنمية المستدامة، كما أن الالتزام يشير دون التباس إلى **الشعوب** بما هي صاحبة هذا الحق، وهو أيضا ما تتجنبه أدبيات التيار الرئيسي.
- 6 - الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2023-2024. انظر الرابط: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2023-2024-arabic.pdf>
- 7 - <https://www.unhcr.org/about-unhcr/overview/figures-glance>
- 8 - <https://www.unhcr.org/global-trends>
- 9 - انظر تقرير معهد ستوكهولم SIPRI على الرابط: https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-04/2504_fs_milex_2024.pdf
- 10 - تم التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة في اتفاق على مراحل وبدأت المرحلة الأولى لتبادل الاسرى في 13 أكتوبر 2025. فبحسب وزارة الصحة في 9 أكتوبر 2025 وصل عدد القتلى 67211 وعدد الجرحى إلى 169961 في قطاع غزة، وهو مرجح للارتفاع مع رفع الانقاض.
- 11 - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022: تعظيم الفرص لتعاف يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19: الرابط: <https://www.undp.org/ar/arab-states/publications/tqyr-altnmyt-alansanyt-alrbyt-lam-2022-tzym-alfrs-ltaf-yshml-aljmy-wyzz-alqdr-ly-mwajht-alazmat-fy-hqbt-ma-bd-kwfyd-19>
- 12 - تقرير آفاق الدين والسياسة المالية في المنطقة العربية 2024، لا تشمل هذه الأرقام فلسطين وسوريا وليبيا. الرابط: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/executive-summary/debt-fiscal-outlook-report-arab-region-summary-arabic.pdf>
- 13 - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022، مرجع سبق ذكره.
- 14 - تقرير منظمة العمل الدولية: ملخص تنفيذي: التشغيل والافاق الاجتماعية في الدول العربية - اتجاهات: 2024 https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_912983.pdf
- 15 - <https://www.annd.org/en/publications/details/drivers-of-low-female-labour-force-participation-in-the-arab-region-political-economy-vs-culture>
- 16 - كل ما يتصل نسب البطالة وما يرتبط بها من قياسات مسألة إشكالية بحكم التعريف الضيق للبطالة، كما التعريف الضيق للعمل وحصره بالتشغيل في سوق العمل. لذلك يجب عدم استغراب الاضطراب في الإحصاءات أو الشعور بعدم تعبيرها الكامل عما يمكن ملاحظته. وهذه النقاط سيتم التطرق إليها في فقرة لاحقة.
- 17 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2025: مسألة اختيار: الناس والإمكانيات في عصر الذكاء الاصطناعي. نيويورك
- 18 - <https://www.worldbank.org/en/topic/skillsdevelopment>
- 19 - انظر في هذا الصدد تقرير الرائد العربي "راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: الحق في الصحة"، 2023، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. الرابط: https://www.annd.org/uploads/publications/THE_ARAB_WATCH_REPORT_2023_-_ARA_-_V1_-_30_oct.pdf
- 20 - انظر التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024. اسكوا. الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-sustainable-development-report-2024-arabic_0.pdf
- 21 - ILO World Social Protection Report 2020-2022
- 22 - منظمة العمل الدولية، المصدر السابق ذكره
- 23 - تتناول الورقة هذه النقطة بشكل تحليلي في فقرة لاحقة.
- 24 - <https://www.unhcr.org/refugee-statistics>

- 25 - الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2023-2024، الرابط: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/survey-economic-social-developments-arab-region-2023-2024-arabic.pdf> وانظر كذلك: ، وأيضا تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2022، الفصل الثالث، مصدر سبق ذكره.
- 26 - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نتائج استطلاع المؤشر العربي ٢٠١٩-٢٠٢٠، الدوحة، قطر. والدول الثلاث عشرة هي الجزائر ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب ودولة فلسطين وقطر والسعودية والسودان وتونس
- 27 - البارومتر العربي: https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVIII_Democracy_Political_System_Pref_ARA.pdf
- 28 - ينتقد ستيفليتز وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي فرضت الخصخصة، وتحرير الأسواق، وخفض الإنفاق الاجتماعي. هذه السياسات أفادت الشركات العالمية ورأس المال المالي على حساب الدول النامية والطبقات العاملة.
- Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents Revisited: Anti-Globalization in the Era of Trump
- 29 - انظر التقرير على الرابط: <https://docs.un.org/ar/A/HRC/44/40>
- 30 - للراغبين في الاطلاع على مراجعة شاملة للمقاربات المختلفة لدراسة الفقر وقياسه بما في ذلك الاطلاع على مراجعة تقارير عن قياس الفقر لاسيما في البلدان العربية، مراجعة كتاب أديب نعمه، "التنمية والفقر: مراجعة نقدية للمفاهيم وأدوات القياس"، مركز دراسات الوحدة العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت-2021.
- 31 - من ضمن تقارير الخبراء الأكثر أهمية، التقرير الذي أعدته لجنة خبراء برئاسة جوزيف ستيفليتز مع امارتيا سن وجان بول فيتوسي، كلفها الرئيس الفرنسي ساركوزي عام 2008 لاقتراح وسائل قياس للتقدم الاجتماعي تتجاوز قياسات الناتج المحلي القائم والفقر والاستدامة البيئية السائدة، وصدر تقريرهم عام 2010، وفيه مقترحات إصلاحية هامة في المجالات الثلاث. يمكن الاطلاع على التقرير على الرابط:
- <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/8131721/8131772/Stiglitz-Sen-Fitoussi-Commission-report.pdf>
- 32 - انظر التقرير على الرابط: <https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2024>
- 33 - للمزيد من المعلومات والتحليل يمكن مراجعة ورقة ردة الفعل التي أعدتها الشبكة العربية على مشروع الإعلان السياسي لقمة الدوحة (مرجع مذكور سابقا)، وكذلك مراجعة ادبيات الشبكة الخاصة بالفضاء المدني على موقع الشبكة: <https://civicspace.annd.org/ar>
- 34 - بالنسبة إلى تحديات التنمية في المنطقة العربية، أنظر أقسامًا سابقة من هذه الورقة.
- 35 - منظمة العمل الدولية ليست الجهة الوحيدة التي تناولت هذه المسألة، بل ثمة كتاب ومفكرون وفلاسفة وعلماء الاجتماع كثر تناولوا العمل وتعريفه وتحولاته. والتركيز على مقارنة منظمة العمل الدولية لكونها منظمة أممية تابعة للأمم المتحدة، وتشكل مساحة وسطى محايدة بين الاتجاهات والآراء المختلفة، لاسيما أننا في صدد مسار أممي هو القمة الثانية للتنمية الاجتماعية، والرجوع إلى مساهمات وكالات الأمم المتحدة يثير عددا أقل من الاعتراضات، ويكون أكثر انسجاما مع توجهاتها، وأكثر احتمالا للقبول العام.
- 36 - يمكن الاطلاع على تعريف منظمة العمل الدولية للعمل ومكوناته في قرار اللجنة الإحصائية لمنظمة العمل الدولية بصدد معايير قياس العمل: انظر الرابط: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/normativeinstrument/wcms_230304.pdf
- وتجدر الإشارة إلى أن الشكل (جبل الجليد) هو شكل بصري توضيحي للمخطط الوارد في القرار المشار إليه.
- 37 - يتوسع استخدام مفهوم مجتمع الرعاية مؤخرا وإن كان لا يزال محدودًا. وهذا المفهوم أوسع وأكثر شمولًا من مفهوم اقتصاد الرعاية care economy الذي تفضل استخدامه مراجع التيار الرئيسي. ويركز هذا التيار الأخير على توسيع قياسات الناتج المحلي والحسابات الوطنية بالمعنى التقني بحث يشمل جزءًا من عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر؛ وتحسين حالة العاملين في قطاعات الرعاية مدفوعة الأجر (الصحة والتعليم ورعاية المسنين على نحو خاص)، وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية... الخ. وتتجنب هذه المقاربة الاعتراف بضرورة تحول مجتمعي متناسب مع ذلك. وسوف نجد أدبيات متقدمة تتعلق بمفهوم مجتمع الرعاية في أميركا اللاتينية وهي التي استوحينا منها بعض الأفكار الواردة هنا. أنظر على سبيل المثال الرابطين التاليين:
- <https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/cd329748-60da-44c0-8cb4-f7349759b051/content>
- <https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/016d2a56-09fe-475e-bcfa-8f35bc41ced2/content>
- 38 - انظر مثلا إدغار موران Edgar Morin على الرابط: https://www.franceinfo.fr/culture/livres/edgar-morin/2021-edgar-morin-espere-que-les-forces-creatives-et-lucides-vont-s-imposer-face-a-la-crise-du-covid-19-meme-si-elles-sont-encore-tres-faibles_4240965.html
- <https://www.leclubdesjuristes.com/archives-cdj/la-crise-sanitaire-du-covid-19-et-le-risque-detats-neo-totalitaires-3059>
- 39 - انظر نص الإعلان على الرابط: https://www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf
- 40 - انظر مسودة الاتفاقية قيد النقاش على الرابط: <https://docs.un.org/ar/A/HRC/WG.2/23/2>



annd
Arab NGO Network
for Development
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية